الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

آليات البرامج التمويلية ودورها في تحقيق التنمية السياحية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة قالمة–

إعداد الطالبتين:

- عبابسية أسماء
- ميهوب أماني

تحت إشراف الاستاذة:

الدكتورة بوزيد صليحة

السنة الجامعية: 2024 – 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{وإذ تاذن ربكم لئن شكرتم لازيدنكم ولئن كفرتم ان عذابي لشديد}

سورة ابراهيم_ الاية07

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أما بعد

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمه، ووفقنا لإنجاز هذا البحث.

نشكر الله عز وجل لتوفيقه لنا لإتمام موضوع دراستنا ونسأل الله عز وجل أن يبارك ويجعله سراجا منيرا لمن يأتي بعدنا. وبفضله وكرمه يزداد العلم وتتحقق الغايات.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مشرفتنا (الدكتورة بوزيد صليحة) على توجيهاتها السديدة ومساندتها الدائمة التي كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذه المذكرة.

ونخص بالشكر عائلتنا التي قدموا لنا الدعم النفسي والمعنوي طوال فترة البحث، وكانوا عونا لنا في تخطي الصعوبات، نرجو من الله أن يوفق الجميع لما فيه الخير، وأن يكون هذا البحث إضافة متواضعة في مجال قسم علوم التسيير، كما نتقدم بفائق الشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وجميع الأساتذة الذين مررنا بهم في مشوارنا الدراسي من الابتدائي إلى يومنا هذا وإلى كل من قدم لنا يد العون لإتمام هذا العمل.

أخيرا الشكر موصول لنفسنا على الصبر والعزيمة والإصرار، ها نحن نختم كل ما مررنا به بفخر ونجاح الحمد لله من قبل ومن بعد، نرجو من الله تعالى أن ينفعنا بما علمنا وان يعلمنا ما نجهل.

إهداء

الحمد لله حباً وشكراً وامتنان على البدء والختام

(دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام واخر دعواهم ان الحمدلله رب العالمين)

سورة يونس_الاية10

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفوفاً بالتسهيلات، لكنني فعلتها، فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغني النهايات بفضله وكرمه.

اهدي ثمرة نجاحي وتخرجي الذي بدأ بنفس طموحة وانتهى بنجاح

إلى من بذل جهد السنين من أجل ان اعتلي سلالم النجاح الى من احمل إسمه بكل فخر وإلى من حصدا الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم لطالما عاهدته بهذا النجاح ها أنا اتمم وعدي واهدي لك نجاحي.

" **والدي العزيز**"

الى من علمتني الاخلاق قبل الحروف إلى الجسر الصاعد بي الى الجنة الى اليد الخفية التي أزالت عن طريقي الاشواك، ومن تحملت كل لحظة ألم مررت بها وساندتني عند ضعفي.

" **امي العزيزة**"

إلى من كانوا سندا ودعما لي وراهنوا على نجاحي، الى من مدوا لي اياديهم وقت ضعفي وامنوا بقدرتي، الى ضلعي الثابت وامان ايامي.

" **اخوتي الأعزاء أحلام _ اميرة** "

وكل هذا كان توفيقا من الله عز وجل.

عبابسية أسماء

إهداء

الحمد لله حباً وشكراً وامتنان على البدء والختام

(دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام واخر دعواهم ان الحمدلله رب العالمين)

سورة يونس_الاية10

أهدي هذه المذكرة التي كتبت بتعب القلب، وسهر الليالي، وصبر الأيام،

لنفسي التي آمنت بأن الاجتهاد لا يضيع

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى من كانت دعواتها متر تقدمي وتوفيقي إلى أمي الحبيبة، ينبوع الحنان الذي لا ينضب، وسري الدائم مع الله ... إلى من سهرت الليالي، ورفعت يديها بالدعاء. في صمت، وتحملت الكثير لتصل بي إلى هذه اللحظة.

إلى العزيز الذي حملت اسمه فخرا إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من حصد الأشواك عن دربي وزرع لي الراحة بدلاً منها، إلى أبي العزيز دمت لي عزا لا يميل، وسندا لا ينكسر.

إلى أخواتي

أنتم الحنان الذي لا يشترى، والسند الذي لا يميل، والأمان الذي لا يطلب في حضوره إذ هو دائما حاضر.

في كل لحظة تعب، كنتم العناق الذي لا يقال، لكنه يشعر.

وإلى أصدقائي الحقيقيين

أنتم الرفقة التي لا تقدر بثمن، والنور في أيام الظلام، والضحكة التي تسكن الذاكرة حتى في أقسى الأوقات.

كنتم معي حين ضاق العالم، وكنتم أول الفرح حين وسع.

ميهوب اماني

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية آليات البرامج التمويلية ودورها في تحقيق التنمية السياحية، باعتبار التمويل أحد الركائز الأساسية لنجاح المشاريع السياحية، وقد جاءت هذه الدراسة لتبيان العلاقة التفاعلية بين أدوات التمويل والمؤهلات السياحية، ومدى فعالية تدخل المؤسسات البنكية، وعلى رأسها بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) ، في تمويل الاستثمار السياحي بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والدراسة التطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بفرع قالمة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التمويل البنكي، رغم التحديات التي تواجهه، يشكل عنصرًا أساسيًا في دعم الاستثمار السياحي، خصوصًا في المناطق ذات المؤهلات السياحية غير المستغلة، كما بينت نتائج الدراسة أن تطوير أدوات التمويل، وتبسيط شروط الاستفادة منها، وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين في القطاع، من شأنه أن يسهم بفعالية في دفع عجلة التنمية السياحية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

❖ **الكلمات المفتاحية:**

التمويل، البرامج التمويلية، التنمية سياحية، الاستثمار السياحي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية

Abstract:

This study aims to highlight the importance of funding program mechanisms and their role in achieving tourism development, considering financing as one of the fundamental pillars for the success of tourism projects. The research seeks to demonstrate the interactive relationship between funding tools and tourism potential, as well as the effectiveness of banking institutions particularly the Agricultural and Rural Development Bank (BADR) in financing tourism investment. The study adopts a descriptive-analytical methodology and includes an applied case study of BADR's Guelma branch.

The study concludes that bank financing, despite the challenges it faces, plays a fundamental role in supporting tourism investment, especially in regions with

untapped tourism potential. The results also indicate that developing financing tools, simplifying eligibility conditions, and enhancing coordination among stakeholders can effectively contribute to advancing tourism development and achieving sustainable economic growth.

❖ **Keywords:**

finance, funding programs, tourism development, tourism investment, Agricultural and Rural Development Bank

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر والتقدير	
الاهداء	
ملخص الدراسة باللغة العربية	
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول والاشكال والملحقات	IV
المقدمة	ا
الفصل الاول: اساسيات حول التمويل والسياحة.	
تمهيد الفصل	2
المبحث الاول: ماهية التمويل	3
المطلب الاول: مفهوم التمويل واهميته	3
المطلب الثاني: طرق التمويل ووظائفه	6
المطلب الثالث: مصادر التمويل وخصائصها	8
المبحث الثاني: ماهية السياحة	12
المطلب الاول: مفهوم السياحة وخصائصها	12
المطلب الثاني: أنواع السياحة واثارها	15
المطلب الثالث: عقبات السياحة	21
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: اساسيات حول التنمية السياحة وسبل تمويلها.	
تمهيد الفصل	26
المبحث الاول: ماهية التنمية السياحية	27
المطلب الاول: مفهوم التنمية السياحية وعناصرها	27
المطلب الثاني: اهداف التنمية السياحية	30
المطلب الثالث: مؤشرات ومعوقات التنمية السياحية	34
المبحث الثاني: اليات ومصادر تمويل القطاع السياحي	37

فهرس المحتويات

المطلب الاول: محددات اختيار مصادر تمويل المشاريع السياحية	37
المطلب الثاني: مصادر تمويل المشاريع السياحية	38
المطلب الثالث: دور المشاريع السياحية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	40
خلاصة الفصل	42
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي لأليات البرامج التمويلية ودورها في تحقيق التنمية السياحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	
تمهيد الفصل	44
المبحث الاول: لمحة عامة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة	45
المطلب الاول: تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	45
المطلب الثاني: مهام واهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	48
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي ل بنك الفلاحة والتنمية الريفية	50
المبحث الثاني: تحليل واقع السياحة في الجزائر وتقييم البرامج التمويلية لدراسة حالة انشاء فندق لالة اية	53
المطلب الاول: واقع السياحة في الجزائر	53
المطلب الثاني: البرامج التمويلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الموجهة للقطاع السياحي	58
المطلب الثالث: دراسة حالة انشاء فندق سياحي لالة اية	61
خلاصة الفصل	66
الخاتمة	68
قائمة المراجع	71
الملاحق	76

فهرس الجداول والاشكال والملاحق

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01: بطاقة تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADAR	47
الجدول رقم 02: جدول مقارنة بين قرض متوسط الاجل وطويل الاجل لقطاع السياحة.	60
الجدول رقم 03: ملخص لوصف مشروع السياحي فندق لالة اية.	62
الجدول رقم 04: المعطيات الأساسية لتمويل مشروع فندق لالة اية.	63

فهرس الاشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01: ملخص لطرق ووظائف التمويل.	6
الشكل رقم 02: تصنيف أنواع السياحة حسب مجموعة من المعايير.	16
الشكل رقم 03: الاثار المترتبة عن اثار السياحة	19
الشكل رقم 04: العقبات الرئيسية التي تعرقل تطور السياحة.	21
الشكل رقم 05: ملخص لتصنيف اهداف التنمية السياحية.	33
الشكل رقم 06: المخطط البياني لأهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	49
الشكل رقم 07: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة.	51
الشكل رقم 08: اهم اشكال السياحة القابلة للتطور في الجزائر.	57

فهرس الملاحق

عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01: تصريح بالنزاهة	77
الملحق رقم 02: اتفاقية قبول التربص	78
الملحق رقم 03: بطاقة وصف القرض السياحي متوسط الاجل	79
الملحق رقم 04: بطاقة وصف القرض السياحي طويل الاجل	80

المقدمة

المقدمة

تعد السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية لما لها من قدرة على خلق الثروة وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتوفير مناصب الشغل، وتنشيط الاقتصاد المحلي. فضلًا عن دورها في تعزيز التبادل الثقافي والحضاري بين الشعوب. إذ لم تعد السياحة مجرد قطاع ترفيهي، بل يمثل محركا قويا للنمو الاقتصادي، ومصدرا هاما للعملة الصعبة، خاصة في الدول التي تزخر بمقومات طبيعية وثقافية تؤهلها لأن تكون وجهة سياحية جاذبة.

وتكتسب البرامج التمويلية أهمية قصوى في دعم وتنشيط القطاع السياحي، حيث تعتبر من العوامل الأساسية التي تساهم في انجاز وتطوير المشاريع السياحية بمختلف أحجامها وأنواعها. فمن خلال توفير الموارد المالية اللازمة، تمكن هذه البرامج المستثمرين والفاعلين في القطاع من إطلاق مشاريع جديدة، وتوسيع القائم منها، وتحسين جودة الخدمات المقدمة .

وفي هذا السياق، تبرز الجزائر كدولة ذات مقومات سياحية واعدة ومتنوعة، تسعى جاهدة لتطوير هذا القطاع وتنويعه ليساهم بشكل فعال في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل الوطني.

إلا أن تحقيق هذه الطموحات يتطلب تفعيل آليات تمويلية فعالة تمكن المستثمرين من استغلال الفرص المتاحة وتذليل العقبات التمويلية التي قد تواجههم. وانطلاقًا من هذا الإطار، تندرج هذه الدراسة التي تهدف إلى تسليط الضوء على **دور البرامج التمويلية في دعم التنمية السياحية**، وذلك من خلال دراسة تطبيقية لأحد المشاريع السياحية التي استفادت من تمويل بنكي على مستوى ولاية قالمة.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيسي:

هل تساهم آليات البرامج التمويلية في دعم المشاريع السياحية وتحقيق التنمية السياحية في الجزائر؟

- **الأسئلة الفرعية:**

1. ما هي المفاهيم الأساسية للتمويل والسياحة، وما طبيعة العلاقة بينهما؟
2. فيما تتمثل مصادر تمويل المشاريع السياحية وكيف تساهم في تحقيق التنمية السياحية؟
3. ما هي آليات التمويل المعتمدة في بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR ، وما هو دورها في تمويل القطاع السياحي؟

- **الفرضيات:**

للإجابة مسبقا عن هذه الأسئلة تطرح الدراسة الفرضيات التالية:

1. يمثل التمويل عامل داعم وأساسي في تطوير القطاع السياحي.

2. تساهم آليات تمويل البرامج السياحية في دعم مشاريع سياحية فعالة، مما يؤدي إلى تحفيز النمو السياحي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. لعبت اليات التمويل التي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورًا فعّالًا في تمويل المشاريع السياحية، وساهمت في تحقيق مردودية اقتصادية وسياحية على المستوى المحلي.

❖ **أهمية الدراسة:**

تُبرز هذه الدراسة أهمية التمويل كعامل أساسي في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، وتُسهم في توضيح العلاقة بين البرامج التمويلية والتنمية السياحية، كما تقدم قراءة تطبيقية واقعية من خلال مشروع فندق قيد الإنجاز بولاية قالمة، ما يجعل نتائجها مفيدة للباحثين وصناع القرار.

❖ **منهجية الدراسة:**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، حيث يسمح بوصف واقع البرامج التمويلية في الجزائر وتحليل دورها في دعم المشاريع السياحية، كما تم الاستعانة بالمنهج الدراسي التطبيقي في الجزء الميداني من البحث، من خلال دراسة حالة تمويل مشروع سياحي (فندق لالة آية بحمام دباغ – قالمة).

❖ **مجال الدراسة:** تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية قالمة كإطار مكاني للدراسة التطبيقية، مع التركيز على مشروع فندق **لالة آية** بحمام دباغ، الذي يمثل نموذجًا لمشروع سياحي استفاد جزئيا من برنامج تمويلي بنكي.

❖ **عينة الدراسة:** تكونت من بعض الموظفين العاملين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومتابعين للملف التمويلي للمشروع، وقد تم جمع البيانات بشكل مباشر من خلال زيارات ميدانية.

❖ **الحدود الزمانية والمكانية:**

- **الحدود المكانية** :بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية قالمة
- **الحدود الزمانية** :تمت الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة من شهر أفريل إلى شهر ماي من سنة 2025، بمعدل زيارتين أسبوعيا إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة قالمة.

❖ **أهداف الدراسة:**

- التعرف على مختلف آليات وبرامج التمويل الموجهة للقطاع السياحي؛
- تحليل واقع تمويل المشاريع السياحية؛
- تقييم دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع السياحية؛
- رصد العراقيل والصعوبات التي تواجه تمويل الاستثمار السياحي، واقتراح حلول ممكنة.

❖ **الدراسات السابقة:**

- **مرباح طه ياسين، كرمية توفيق، وعيسات فاطمة الزهرة 2020 دراسة بعنوان "الاستثمار السياحي وعلاقته التنموية بالقطاع السياحي في الجزائر"**: نُشرت هذه الدراسة في مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 10، سعى الباحثون إلى تحليل العلاقة بين حجم الاستثمار السياحي وتحقيق التنمية السياحية في الجزائر خلال الفترة 2000–2017.

وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الاستثمار كأداة فاعلة في دعم القطاع السياحي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أن قطاع السياحة في الجزائر يعاني من تراجع واضح في الاستثمارات، نتيجة لسياسة التقشف وقلة الدعم الحكومي، مما انعكس سلبًا على قدرته في المساهمة في التنمية الشاملة. وخلص الباحثون إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات السياحية وتحسين مناخ الاستثمار لتحقيق نهضة حقيقية في هذا القطاع الحيوي.

- **صديقي أمينة وعزوز أحمد (2021) دراسة بعنوان "المشاكل التمويلية التي تواجه القطاع السياحي بالجزائر"**: نُشرت هذه الدراسة في مجلة دراسات الاقتصاد والتسيير، العدد 15، لسنة 2021، تناول الباحثان إشكالية تمويل المشاريع السياحية كعائق حقيقي يحد من تطور القطاع السياحي في الجزائر.

وقد هدفت الدراسة إلى تشخيص الصعوبات التي تواجه أصحاب المشاريع السياحية في الحصول على التمويل البنكي، ومدى تأثير هذه العوائق على التنمية السياحية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل البيانات والمعطيات المتعلقة بالتمويل السياحي في الجزائر، إلى جانب استعراض آراء بعض المتعاملين في المجال السياحي. وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد المشاكل المالية التي تواجه المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة في ولاية البويرة أثناء مزاولة نشاطها وتوصلت الدراسة إلى أن جل المؤسسات محل الدراسة لا تعاني من مشاكل تمويلية إلا في مرحلة تأسيسها التي تعاني من نقص رأسمالها، فهي تكتفي بالأموال التي بحوزتها دون اللجوء إلى الإقراض من البنوك ولا استخدام أي تقنية من التقنيات المالية البديلة للتمويل، وهدفها المالي توسيع وتنمية نشاطها

واختتمت الدراسة بالتأكيد على أهمية تبني سياسات تمويلية أكثر مرونة، وتطوير آليات ضمان القروض السياحية، مع ضرورة مرافقة أصحاب المشاريع من خلال الدعم الفني والاستشارات لزيادة فرص الحصول على التمويل وتحقيق نجاح المشاريع.

- **سليمان فيسة نورة، 2022، دراسة بعنوان: "التنمية السياحية في الجزائر Tourisme – Development in Algeria":** نُشرت هذه الدراسة في مجلة دراسات التنمية والاستراتيجيات الاقتصاديةة، العدد 18، وهدفت إلى تسليط الضوء على واقع التنمية السياحية في الجزائر، والتحديات التي تعيق تطورها رغم الإمكانيات الطبيعية والثقافية الكبيرة التي تتمتع بها البلاد.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، مع دراسة مؤشرات الأداء السياحي في الجزائر خلال العقدين الأخيرين، إلى جانب تحليل السياسات العمومية الموجهة للقطاع السياحي.

أظهرت نتائج الدراسة أن ضعف الاستثمارات، والبيروقراطية الإدارية، والنقص في الترويج السياحي على الصعيدين الداخلي والخارجي، من أبرز المعوقات التي تحد من مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية الوطنية. كما بيّنت أن السياسات الحالية ما زالت تفتقر إلى الرؤية التكاملية والتنسيق بين القطاعات المعنية. واختتمت الباحثة دراستها بالدعوة إلى وضع استراتيجية وطنية واضحة المعالم، تقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف استغلال الموارد السياحية بشكل أمثل ودعم الاقتصاد الوطن.

❖ **ما يُميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

تتميّز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة التي تناولت موضوعي **اليات البرامج التمويلية ودورها في تحقيق التنمية السياحية** من عدّة جوانب، أهمها:

1. الدمج بين البعدين المالي والسياحي:

على خلاف العديد من البحوث التي تناولت موضوع السياحة أو التمويل بشكل منفصل، تعتمد هذه الدراسة مقاربة تكاملية تربط بين آليات البرامج التمويلية وبين تحقيق أهداف التنمية السياحية، مما يمنحها بُعدًا تحليليًا شاملًا ومترابطًا.

2. التركيز على الجانب التطبيقي:

تنفرد الدراسة بمعالجة تطبيقية دقيقة من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) كمؤسسة مالية محلية، مما يعزز من مصداقية النتائج ويضفي على العمل طابعًا عمليًا يمكن الاستفادة منه في رسم السياسات التمويلية المستقبلية

3. اقتراح حلول عملية :

لا تكتفي الدراسة بالوصف والتحليل، بل تسعى إلى تقديم مقترحات واقعية لتحسين فعالية البرامج التمويلية الموجّهة لقطاع السياحة، سواء من حيث التخطيط أو التنفيذ أو التقييم.

أسباب اختيار الموضوع:

•التعرف على التمويل والسياحة بشكل خاص وفهم اساسيات التنمية السياحية وسبل تمويلها؛

•تسليط الضوء على المكانة البارزة للقطاع السياحي كعامل رئيسي في التنمية السياحية؛

•اكتساب المعرفة حول كيفية تمويل وإنشاء المشاريع السياحية.

تقسيمات الدراسة :

بهدف تحليل ودراسة هذا الموضوع فقد تم تقسيمها إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

تطرقنا في **الفصل الأول اساسيات حول التمويل والسياحة.** حيث تناولنا مبحثين، **المبحث الأول (ماهية التمويل)** يحتوي على مفهوم التمويل وأهميته وطرق التمويل ووظائفه وكذلك مصادر التمويل وخصائصه بينما **المبحث الثاني (ماهية السياحة)** يحتوي على مفهوم السياحة وخصائصها كذلك أنواع السياحة وأثارها وأخيرا عقبات السياحة.

أما **الفصل الثاني يمثل أساسيات حول التنمية السياحية وسبل تمويلها** حيث تناولنا مبحثين كذلك بالنسبة **المبحث الأول (ماهية التنمية السياحية)** والذي كان يحتوي على مفهوم التنمية السياحية وعناصرها وأهداف التنمية السياحية وكذلك مؤشرات ومعوقات التنمية السياحية بينما **المبحث الثاني (آليات ومصادر تمويل القطاع السياحي)** والذي يحتوي على محددات اختيار مصادر تمويل المشاريع السياحية وكذلك مصادر تمويل المشاريع السياحية وأيضا محددات اختيار مصادر التمويل للقطاع السياحي.

والفصل الثالث والأخير والذي كان الإطار التطبيقي لآليات البرامج التمويلية ودورها في تحقيق التنمية السياحية في بنك الفلاحة والتنمية كان في هذا الفصل مبحثين **المبحث الأول (لمحة عامة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة)** و الذي يحتوي على تعريف ونشأت بنك الفلاحة والتنمية كذلك المهام والأهداف وأخيرا الهيكل التنظيمي لهذا البنك بينما **المبحث الثاني (تحليل واقع السياحة في الجزائر وتقييم البرامج التمويلية لدراسة حالة إنشاء فندق لالة آية)** تناولنا فيه واقع السياحة في الجزائر و أيضا يحتوي على البرامج التمويلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الموجهة للقطاع السياحي وأخيرا دراسة حالة إنشاء فندق سياحي.

❖ **صعوبات البحث:**

- من الصعب الحصول على بيانات دقيقة ومفصلة حول التمويل السياحي؛
- العلاقات بين التمويل والسياحة والتنمية السياحية معقدة ومتشابكة، مما يتطلب تحليلًا دقيقًا وفهمًا شاملاً للعوامل المؤثرة؛
- صعوبة الوصول إلى معلومات جديدة ومبتكرة، في ظل وجود العديد من الدراسات والأبحاث السابقة حول واقع التنمية السياحية؛
- التحفظ والسرية اللذان وجهناهما من طرف موظفي البنك.

الفصل الاول: اساسيات حول التمويل والسياحة

تمهيد الفصل

يمثل التمويل الأداة الرئيسية لتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية المتنوعة، ويشمل مجموعة من الوظائف والخصائص التي تسهم في تطوير الأعمال والاستثمار. أما السياحة فهي قطاع اقتصادي مهم يعتمد على تقديم الخدمات للأفراد الذين يسافرون لغرض الاستجمام أو العمل، ويتميز بتنوع أنماطه وأثره في تنمية المناطق السياحية.

في هذا الفصل، سنستعرض ماهية التمويل من حيث تعريفه، وظائفه، طرقه، والمصادر المتاحة له، بالإضافة إلى تعريف السياحة مع استعراض خصائصها وأنواعها وآثارها ومعيقاتها.

الفصل الأول: اساسيات حول التمويل والسياحة

يشكل كل من التمويل والسياحة ركيزتين أساسيتين في عالم الاقتصاد الحديث، حيث يتداخلان ويتكاملان في العديد من الجوانب. فالتمويل يمثل المحرك الأساسي لتنمية وتطوير القطاع السياحي، بينما تعتبر السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

المبحث الأول: ماهية التمويل

التمويل هو العنصر الحيوي الذي يدعم الأنشطة الاقتصادية ويُمكِّن الأفراد والمؤسسات من تحقيق أهدافهم المالية. ويُعدّ من أهم الأسس التي تقوم عليها المشاريع، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، حيث يوفّر الموارد اللازمة لشراء الأصول، تمويل العمليات، أو التوسّع في النشاطات.

وتتنوع مصادر التمويل بين داخلية وخارجية، وتشمل القروض، الاستثمارات، والتمويل الذاتي، مما يجعله محوراً رئيسياً في استدامة ونمو الأعمال.

المطلب الاول: تعريف التمويل واهميته

التمويل مهم لأي مشروع أو نشاط، فهو العملية التي يتم من خلالها توفير الأموال اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة، وبفضل التمويل، تتمكن الشركات والأفراد والحكومات من تنفيذ مشاريعهم واستثماراتهم، وتحقيق النمو والازدهار، كما يشمل التمويل طيفاً واسعاً من الأنشطة.

أولا- تعريف التمويل:

1-التمويل لغة:

التمويل لغة هو الامداد بالمال، ويقال إنك تمولت بمعنى كثر مالك، ومولته بمعنى اعطيته المال.[1]

2-التمويل اصطلاحا:

يمكن ان نضع تعريفا مختصرا للتمويل على انه الاجراءات التي تختص بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة واستخدامها، واستغلالها الاستغلال الأمثل[2]، فالتمويل عبارة عن توفير المبالغ اللازمة

[1] بوعظم فايزة، "**قرارات تمويل المؤسسات الاقتصادية في ظل عدم تماثل المعلومات**"، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2021_2022 ص 6

[2] محمد غيات شيخة، "**التمويل المبادئ –السياسات –التوجهات الحديثة**"، بدون طبعة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا، 2021ص12

لدفع وتطوير مشروع خاص وعام. كما يعرفه البعض على انه امداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة اليها[1].

والتمويل يعني أيضا توفر النقود في الوقت المناسب، أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة للأموال، كما يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد والمؤسسات من الاستهلاك والإنتاج على الترتيب وذلك في فترات معينة.[2]

كما يمكن تعريفه أيضا على انه مجموع العمليات التي تصل من خلالها المؤسسة الى تلبية كل احتياجاتها من رؤوس الأموال سواء تعلق الامر بالتخصيص الاولي من الأموال والزيادات اللاحقة للقروض المتوفرة في الأوساط العامة والهياكل المالية او المساهمات الممنوحة من طرف الدولة والخزينة العامة او الجماعات المحلية او الخواص وغيرها.[3]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص عدد من النقاط الجوهرية التي توضح طبيعته وأهميته. فيما يلي:[4]

- التمويل خاص بالمبالغ النقدية وليس السلع والخدمات؛
- يكون التمويل بالمبالغ المطلوبة لا أكثر ولا اقل؛
- الغرض الاساسي للتمويل هو تطوير المشاريع الخاصة او العامة؛
- يقدم التمويل في الوقت المناسب اي في اوقات الحاجة اليه.

وعليه، فالتمويل يُعنى بالنقود فقط دون أن يشمل السلع أو الخدمات، ويجب أن تتناسب قيمته مع حجم الاحتياج الفعلي، بحيث لا تكون أقل مما يلزم لتحقيق الأهداف، ولا أكثر مما قد يؤدي إلى هدر الموارد، كما يُعد التمويل أداة لتحقيق أهداف تنموية أو تشغيلية، سواء في القطاع العام أو الخاص، ويُشكل توقيت توفيره عنصرًا بالغ الأهمية، حيث يجب أن يكون متاحًا في اللحظة التي تستدعيها الحاجة الفعلية.

فضلا عن ذلك، فإن التمويل يعد أداة لتحقيق أهداف تنموية أو تشغيلية، سواء في القطاع العام أو الخاص، ويُشكل توقيت توفيره عنصرًا بالغ الأهمية، حيث يجب أن يكون متاحًا في اللحظة التي تستدعيها

---

[1] سالم صلال راهي الحسناوي، "**الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية**"، الطبعة الاولى، مؤسسة دار الصادق الثقافية لنشر والتوزيع، مصر،2017 ص33

[2] محمد شاهين، "**سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية**"، الطبعة الاولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2019، ص33

[3] زواوي فضيلة، "**تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر**"، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2008-2009، ص11

[4] نفس المرجع السابق، ص33

الحاجة الفعلية. وأخيرًا، التمويل ليس عملية ثابتة بل ديناميكية، تتطلب تخطيطًا دقيقًا، إدارة فعّالة، وتقييمًا مستمرًا لضمان استخدامه الأمثل وتحقيق الأهداف المرجوة.

ثانيا: أهمية التمويل

يعد قرار التمويل من أهم القرارات المالية التي يتخذها الأفراد والشركات والحكومات، فمهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعد التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع.

وتنبع أهمية التمويل من اختيار حجم ونوع ومدى التمويل المناسب لتحقيق الأهداف المنشودة من التمويل فقرار التمويل يعني بتحديد احتياجات الافراد والمنظمات والشركات من الموارد النقدية وتحديد سبل جمعها واستخدامها مع الاخذ في الحسبان المخاطر المرتبطة بمشاريعهم، فالتمويل يقوم بالتخطيط لتحديد مصادر الحصول على الأموال وحساب تكلفة هذه المصادر[1].

تعد عملية التمويل جزءاً مهماً في استدامة النمو وتحقيق الأهداف الاقتصادية اما وظائف التمويل، فتتمثل في توفير السيولة اللازمة لتلبية احتياجات الأفراد أو الشركات، وتنظيم العلاقة بين المدخرات والاستثمار، فضلاً عن دوره في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ودعم الابتكار والنمو في مختلف القطاعات، فالتمويل يُعتبر أداة قوية للتنمية الاقتصادية.

ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق:[2]

- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم كتوفير السكن والعمل.
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها:

– توفير مناصب شغل جديدة تؤدي على القضاء على البطالة؛

– تحقيق التنمية الاقتصادية البلاد؛

– تحقيق الأهداف المخطط لها من طرف الدولة.

[1] محمد غيات شيخة، مرجع سابق، ص15

[2] سالم صلال راهي الحسناوي، مرجع سابق، ص34

المطلب الثاني: طرق التمويل ووظائفه

يُعد التمويل عنصرًا أساسيًا في نجاح أي نشاط اقتصادي، إذ تتوقف عليه القدرة على الانطلاق والاستمرار وتختلف طرق التمويل بحسب طبيعة المشروع ومصادر التمويل المتاحة، كما يؤدي التمويل الى وظائف متعددة.

الشكل 01: ملخص لطرق ووظائف التمويل

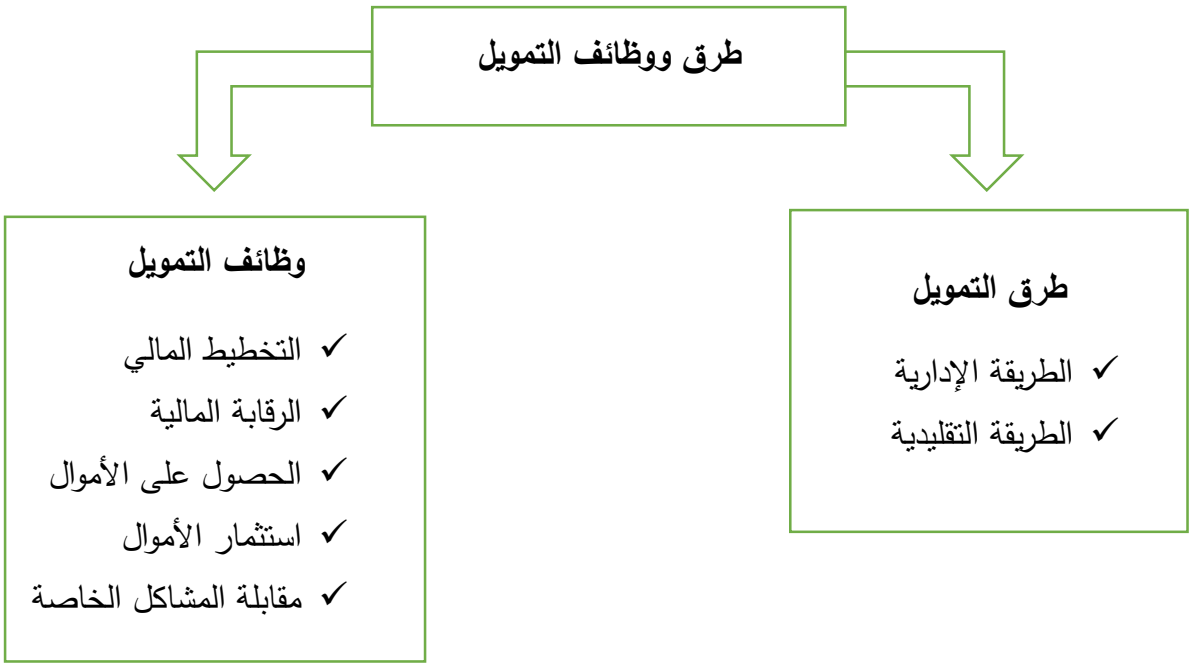

المصدر: من اعداد الطالبتين

من خلال الشكل رقم (01) تم عرض مختلف وظائف وطرق التمويل ويتم حصرها فيما يلي:

أولا- طرق التمويل:

تتمثل طرق التمويل في الطريقة التقليدية والطريقة الإدارية:[1]

1. **الطريقة التقليدية:** يتركز الاهتمام في الطريقة التقليدية على مسائل معينة مثل الهيكل التنظيمي، والتمويل طويل الاجل، والمنشآت المالية، والاندماجيات، وإعادة التنظيم، ولذلك فان هذه الطريقة تهتم بدراسة مسائل لها أهميتها الكبرى في حياة الشركة من الناحية الاقتصادية، وبالتالي فأنها تأخذ في

[1] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، "**اساسيات التمويل والاستثمار في الصناعة السياحية**"، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، الاردن ،عمان، 2010، ص ص 39 38

الحسبان تأثير تلك الاعتبارات على السياسة المالية، وهذا يعني ان الطريقة التقليدية تتأثر إلى حد كبير بعوامل البيئة الخارجية للشركة.

وفي حقيقة الأمر يمكن القول بأن العوامل الخارجية هي المسؤولة عن انتشار وشيوع الطريقة التقليدية في دراسة التمويل وذلك حتى بداية العقد الخامس من القرن العشرين.

2. **الطريقة الإدارية:** كان للكتاب الرواد في مجال الادارة المالية أسبابهم لاتباع هذه الطريقة الجديدة، فقد وجدوا ان الطريقة التقليدية قل ما تهتم في تحديد احتياجات رأس المال، أو الرقابة على المدفوعات مع اعتقادهم بأنها من المسائل المالية الاساسية وتتساوى في اهميتها مع ضرورة الحصول على الاموال والرقابة والارباح.

وتعتبر الطريقة الادارية في دراسة التمويل متعلقة بالأعمال اليومية للمدير المالي والتي تشتمل على سبيل المثال اعداد ومراجعة بيان التدفقات النقدية التقديرية وغيرها من تقارير الاعمال الداخلية والمحافظة على سبل الحصول على الائتمان.

ثانيا وظائف التمويل:

يُمكِّن التمويل الركيزة الأساسية لأي نشاط اقتصادي الأفراد والمؤسسات من توفير السيولة اللازمة لتسيير أعمالهم وتحقيق النمو، حيث يمكن إجمال وظائف التمويل في الوظائف الآتية[1]:

1- التخطيط المالي: هو نوع من أنواع التخطيط يساعد في الإعداد للمستقبل حيث أن تقديرات المبيعات والمصاريف المستقبلة الرأسمالية توجه تفكير المدير المالي نحو المتطلبات المالية في المستقبل.

2- الرقابة المالية: وهي مقارنة أداء المنشآت بالخطط الموضوعة.

3- الحصول على الأموال: من خلال تبيان التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الفترة التي تشملها الخطة.

4- استثمار الأموال: بعد قيام المدير المالي بإعداد الخطط المالية والحصول على الأموال من مصادرها، عليه أن يتأكد من ان هذه الاموال تستخدم بحكمة وتستخدم استخداما اقتصاديا داخل المنشآت.

5- مقابلة مشاكل خاصة: إن الوظائف السابقة في وظائف دورية ودائمة للإدارة المالية والمدير المالي، ولكن قد تظهر مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة وغير متكررة، وقد لا تحدث خلال المشروع.

[1] محمد شاهين، مرجع سابق، ص34

المطلب الثالث: مصادر التمويل وخصائصها

تنقسم مصادر التمويل إلى ثلاثة أنواع رئيسية حسب مدّة السداد: مصادر قصيرة الأجل، تُستخدم لتغطية الاحتياجات المالية العاجلة والتشغيلية؛ ومصادر متوسطة الأجل، تُناسب تمويل المشاريع المتوسطة أو شراء معدات؛ وأخرى طويلة الأجل، تُستخدم في الاستثمارات الكبرى والتوسعات. وتمتاز كل فئة بخصائص معيّنة، مما يتطلب اختياراً مدروساً يتوافق مع طبيعة النشاط وأهدافه المالية.

أولا: مصادر التمويل

مصادر التمويل هي الوسائل التي تعتمد عليها الشركات والمؤسسات للحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريعها وأنشطتها، حيث تعد مصادر التمويل من الأسس الجوهرية لنجاح واستمرارية أي مشروع أو نشاط اقتصادي، وتتيح توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات المختلفة وتحقيق الأهداف المنشودة.

تتنوع هذه المصادر بحسب طبيعتها ومدّتها، وتتراوح حسب المدة بين مصادر داخلية وخارجية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-مصادر التمويل قصيرة الأجل:

يقصد بالأموال قصيرة الاجل كمصدر تمويلي تلك الأموال التي تكون متاحة للمستثمر او للمؤسسة قصد تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة كونها تمثل التزاما قصير الاجل على المؤسسة يتعين الوفاء به خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة[1] .

تنقسم مصادر التمويل قصيرة الأجل بدورها إلى الائتمان المصرفي والائتمان التجاري وتقوم البنوك التجارية بتزويد المنشآت المختلفة بما تحتاج إليه من اموال لتمويل عملياتها الجارية[2].

- **الائتمان المصرفي:** تعتبر البنوك التجارية من أقدم المنظمات المالية التي تقوم بمد المشروعات المختلفة بما تحتاجه من الأموال لتمويل عملياتهم الجارية. حيث ان البنوك التجارية تبتعد عن مد المشروعات بالقروض طويلة الاجل لأنها بطبيعتها أداة مالية متخصصة في منح الائتمان القصير. [3]
- **الائتمان التجاري:** يعرف بانه الائتمان قصير الاجل الذي يمنحه المورد الى المشتري عندما يقوم الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها.[4]

---

[1] سالم صلال راهي الحسناوي، مرجع سابق، ص41

[2] محمد شاهين، مرجع سابق، ص35

[3] جميل احمد توفيق، "**اساسيات الإدارة المالية**"، بدون طبعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2008، ص340

[4] جميل احمد توفيق، المرجع السابق، ص355

2- مصادر التمويل متوسطة الاجل:

يعرف التمويل متوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة، ولكن تقل عن 10 سنوات، وهذا النوع من القروض ينقسم إلى قروض مباشرة والتمويل بالاستئجار.[1]

تستعمل القروض المباشرة متوسطة الاجل في تمويل الأصول الثابتة التي لا يتجاوز عمرها الاقتصادي المحدد، اما التمويل بالاستئجار فله عدة اشكال وهي الاستئجار المالي، البيع ثم الاستئجار، استئجار الخدمة.[2]

- **القروض المباشرة متوسطة الاجل:** عادة يتم سداد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار عدد من السنوات تمثل عمر القرض، ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الاهتلاك وتمثل البنوك وشركات التأمين المصدر الرئيسي لهذه القروض.[3]
- **التمويل بالاستئجار:** تهدف معظم المنشآت الى استخدام المباني والمعدات فالهدف ليس امتلاك هذه التسهيلات بل استئجار هذه التسهيلات بدلا من شرائها. وبعد ان كان الاستئجار قاصرا على الأراضي والمباني فقد أصبح يشمل جميع الأصول الثابتة تقريبا.[4]

3-مصادر التمويل طويلة الأجل:

تتمثل مصادر التمويل طويلة الأجل في اموال الملكية والأموال المقترضة[5]

- **أموال الملكية:** اهم مصادرها الأسهم الممتازة، العادية، والارباح المحجوزة.

-**الأسهم العادية:** وسيلة من الوسائل الرئيسية للتمويل طويل الاجل يتم إصدارها بواسطة شركات المساهمة.[6]

-**الأسهم الممتازة:** تشبه الأسهم الممتازة الأسهم العادية في ان كلاهما يمثل أموال الملكية في شركة المساهمة ويتمتع حملة الأسهم الممتازة بحق الأولوية على حملة الأسهم العادية فيما يتعلق بالحصول على الأرباح الموزعة.[7]

- **الأموال المقترضة:** وتشمل السندات والقروض طويلة الاجل

---

[1] محمد شاهين، مرجع سابق، ص35

[2] سالم صلال راهي الحسناوي، مرجع سابق، ص ص 43 44

[3] جميل احمد توفيق، مرجع سابق، ص369

[4] نفس المرجع السابق، ص373

[5] محمد شاهين، مرجع سابق، ص35

[6] جميل احمد توفيق، مرجع سابق، ص382

[7] نفس المرجع السابق، ص384

-**السندات:** وتمثل الأموال المقترضة التي تستخدم في التمويل طويل الاجل لأنها في الواقع عبارة عن قروض طويلة الأمد وهذا القرض الطويل ينقسم الى أجزاء صغيرة متساوية في القيمة يطلق على كل منها سند.[1]

كما تتمثل مصادر التمويل حسب طبيعة المؤسسات المانحة فيما يلي:[2]

1-مؤسسات الإيداع: مؤسسات تقبل الودائع بأنواعها المختلفة من وحدات الفائض وتقدم الائتمان الى الوحدات الاقتصادية الأخرى ذات العجز كما انها تلعب دورها في خلق الائتمان وتؤثر بنشاطها على السيولة العامة وتتمثل مؤسساتها في كل من البنك المركزي، المصارف التجارية، صناديق الادخار والاقراض، ومصارف الادخار المشتركة.

2-**مؤسسات الادخار التعاقدي:** مؤسسات لا تقبل الودائع وتجمع مواردها على أساس تعاقدي مع المستفيدين من خدماتها المقدمة الى المتعاقدين معها وتقوم بتوظيف مواردها لتنميتها من خلال استثمارها في اشكال مختلفة ومنها شركات التأمين وصندوق التقاعد.

3-مؤسسات الاستثمار: مؤسسات مالية وسيطة تجمع الادخارات من خلال طرح أسهمها او الشهادات التي تصدرها وتقوم بتوظيفها بأوجه استثمارية متنوعة وتضم كل من شركات الاستثمار، شركات التمويل، مؤسسات الاستثمار العقاري وشركات الرهن.

4-مؤسسات سوق الأوراق المالية: الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشتريها بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا التجمع، وتتواجد بها بنك الاستثمار، سماسرة الأوراق المالية.

ثانيا: خصائص مصادر التمويل

يتصف كل مصدر من مصادر التمويل بخصائص تميزه عن غيره من مصادر التمويل الأخرى، وتتمثل الخصائص الاساسية لمختلف مصادر التمويل في العناصر التالية[3]:

1- ميعاد الاستحقاق: لكل قرض اجل معين متفق عليه بين المنشأة ودائنيها، ومن ثم ينبغي تسديده في ذلك التاريخ، وتختلف القروض عن بعضها البعض سواء القصيرة منها والمتوسطة والطويلة على اساس الفترة المحددة في عقد المديونية، وإذا لم يتم تسديد القرض في تاريخ استحقاقه فقد يضع الدائنون سلطتهم على الاصول أو يجبرون المؤسسة على التصفية.

---

[1] جميل احمد توفيق، مرجع سابق، ص393

[2] مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، "**التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليله**"، الطبعة الأولى، دار الضياء للطباعة والنشر، العراق، 2015، ص23-26

[3] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، نفس مرجع سابق، ص ص 65 64

2- الوفاء بالالتزامات ومستوى الأرباح: إذا كانت عقود المديونية بين المنشاة والجهة الدائنة تقضى بتعهد دفع المنشاة لفائدة معينة او جزء من الدين مع فائدة أو دفعة من قيمة الاستئجار فيجب الوفاء بتلك التعهدات بغض النظر عن مستوى الارباح المحققة والا تعرضت المنشاة لإجراءات قانونية قد تصل الى تصفيتها ذلك أن هذه التعهدات تعتبر من الالتزامات الثابتة التي يفرضها ويحددها عقد المديونية لحماية المعاملات المالية في المجتمع.

3- مدى ثبات القيمة المدفوعة: تقضى عقود المديونية بين المنشاة والجهات الدائنة على تحمل الاولى اعباء ثابتة كمقابل الاستخدامات اموال الثانية بغض النظر عن مستوى الارباح المحققة فعلى المنشاة ان تدفع للبنك 10% سنويا من قيمة القرض الذي منحه لها بغض النظر عن مقدار الارباح التي تحققها وذلك للمدة المنصوص عليها في عقد القرض.

4- الضمانات: وتقسم الى الضمانات العينية مثل العقارات والأوراق المالية والآلات والبضائع والضمانات الشخصية مثل الكفالات الشخصية، ويشترط في قبول هذه الضمانات أن تكون سهلة التسويق ومستقرة القيمة وألا تكون قابلة للتلف وإمكانية تقدير قيمتها ونقل ملكيتها.

المبحث الثاني: مدخل حول السياحة

تعتبر السياحة من القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تساهم بشكل كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان. فهي لا تقتصر فقط على السفر والترفيه، بل تشمل أيضًا جوانب ثقافية وتعليمية، وتجسد التواصل بين الشعوب المختلفة.

المطلب الاول: مفهوم السياحة وخصائصها

تعد السياحة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدت تطورًا كبيرًا في العصر الحديث، حيث أصبحت جزءًا أساسيًا من حياة الناس ومنظومة الاقتصاد العالمي كما أن خصائص السياحة تشمل التنوع في الأنماط، من حيث الوجهات السياحية، والأغراض، والأنشطة المرتبطة بها، بالإضافة إلى كونها نشاطًا موسميًا يتأثر بالعديد من العوامل مثل الأحوال الجوية والاقتصاد العالمي.

أولا: مفهوم السياحة

تختلف تعاريف السياحة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها منها، فمنهم من يعرفها كظاهرة اجتماعية، والبعض الآخر كظاهرة اقتصادية، ومنهم من يرى بأنها عامل لبعث العلاقات الإنسانية والتنمية الثقافية [1].

أما **السياحة في لغة العرب** فقد أشار ابن منظور في كتابه لسان العرب ان السياحة مصدر ساح يسيح سوحا وسيحانا: إذا جرى على وجه الأرض. ويقال ساح في الأرض يسيح سياحة وسيوحا وسيحا وسيحانا: أي ذهب والسياحة هي الذهاب في الأرض للعبادة والترهب [2].

وفي القرآن الكريم يقول سبحانه وتعالى ((التَّائِبُونَ العَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ الساجدون الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ)) (112)[3]، ويصف سبحانه وتعالى المؤمنين في هذه الآية بأجمل صفاتهم، والصفات مرفوعة بالقطع أي المؤمنين هم التائبون العابدون السائحون. فالسياحة هي الانتقال في الأرض لمدة زمنية حددتها الآية القرآنية في سورة التوبة بأنها أربعة أشهر لقصد ديني بحيث يتمثل في الصوم أو طلب العلم، أو الجهاد أو التجارة[4].

---

[1] مصطفى يوسف كافي، "**السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة**"، الطبعة الأولى، الفا للوثائق نشر استراد وتوزيع الكتب، الجزائر قسنطينة،2017 ص 21

[2] أكرم عاطف وراشده، "**السياحة البيئية الأسس والمرتكزات**"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص17

[3] القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 113

[4] أكرم عاطف وراشده، مرجع سابق، ص19

اما **السياحة اصطلاحا** فتعرف على انها سفر الانسان او ترحاله او قيامه برحلة للإقامة مؤقتا ولفترة محدودة في مكان اخر بعيد عن مكان اقامته الأصلي، سواء في بلده أي سياحة داخلية او في بلد أجنبي أي سياحة خارجية بغرض الترويح الذهني او الجسمي، وهي تتأثر بعدة عوامل كالمواصلات، ودخل الفرد وثقافته ودرجة تحضره، الموقع، البيئة، وتوافر المعالم السياحية[1].

وقد عرفها **مؤتمر روما للسياحة سنة 1962** على أنها " عملية انتقال المواطن من مكان إقامته الدائم إلى خارج هذا المكان لمدة تزيد عن 24 ساعة وتقل عن عام 33"، وقد اشترط لهذا الانتقال أن يكون طوعا، وألا يقصد به الإقامة والعمل والكسب المادي، كما اشترط أن يرافق ذلك إنفاق مادي من قبل الشخص، حيث يعتبر هذا التعريف للسياحة الأكثر شمولية والأقرب إلى الواقع[2].

في حين كان **تعريف اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا ESCWA** التابعة للأمم المتحدة للسياحة هو أي شخص يقوم برحلة بين دولتين أو أكثر، لمدة تزيد عن 24 ساعة وتقل عن سنة، وذلك بغرض قضاء عطلة أو وقت فراغ، أو ممارسة أعمال معينة أو للتجارة أو لأية أغراض أخرى[3]

فالسياحة من **المنظور الاقتصادي** عبارة عن قطاع انتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعملات الصعبة وفرصة لتشغيل اليد العاملة وهدفا لتحقيق برامج التنمية[4].

ومهما تعددت تعريف السياحة الى انها عبارة ظاهرة تتعلق باستغلال اوقات الفراغ عند البشر وتعد عاملا مساعدا للاتصال الثقافي والحضاري بين الشعوب وسفرهم الى بلد اخر خارج وطنهم او داخله طلبا للراحة والاستجمام في الطبيعة او على الشواطئ البحرية او زيارة الاماكن الأثرية.[5]

---

[1] هنادي محمد مخلوف، مصطفى يوسف كافي، جلال بدر خضرة، "**السياحة الريفية**"، الطبعة الأولى، الفا للوثائق نشر استراد وتوزيع الكتب، الجزائر، 2017، ص19

[2] ارفيس عبد القادر، "**دور المزيج الترويجي في تنشيط السياحة الداخلية**"، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تسويق سياحي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة،2022-2023، ص 49.

[3] سلطان النصراوي واخرون، "**القطاع السياحي والنمو الاقتصادي**"، الطبعة الأولى، دار الأيتام لنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2018 ص20

[4] مصطفى يوسف كافي، "**مبادئ السياحة**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص14

[5] عزوزي خديجة، **"التنمية السياحية المستدامة"**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2019،ص19

وقد وضعت **المنظمة العالمية للسياحة** مجموعة من التعاريف، والتي تتحكم في كافة الإحصاءات التفصيلية حول السياحة، وكان ذلك عام 1963، في مؤتمر نظمته حول السياحة الدولية وهذه التعاريف هي:[1]

- ✓ **الزائر:** هو كل شخص يتوجه إلى بلد يقيم فيه لأغراض مختلفة، وليس ممارسة مقابل أجر ويخص فئتين من الزوار.
- ✓ **السواح:** تكون أسباب زيارتهم هي الترفيه الراحة، قضاء العطل، الصحة، الدراسة الرياضة، أو زيارة الأقارب، ويمكثون على الأقل 24 ساعة في البلد الذي يزورونه.
- ✓ **المتنزهون:** هم الذين لا تتعدى مدة إقامتهم 24.

من خلال التعاريف السابقة لمفهوم السياحة نستنتج أن السياحة تُعد نشاطاً إنسانياً مؤقتاً يقوم به الأفراد بهدف الترفيه أو الراحة أو لأغراض ثقافية وتجارية، سواء داخل حدود الوطن أو خارجه. وهي ظاهرة اجتماعية واقتصادية تُعبر عن استغلال وقت الفراغ، وتقوم على التنقل دون هدف ربحي مباشر. كما تؤثر فيها عدة عوامل مثل الدخل، وسائل النقل، البيئة، والثقافة، وتُسهم في تحقيق التواصل الحضاري بين الشعوب، مما يجعلها قطاعاً مهماً في تعزيز التنمية والتبادل الثقافي.

ثانياً: خصائص السياحة

تأسيسا على التعاريف السابقة التي توضح بأن السياحة تشمل كافة الأنشطة التي تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتقديم مجموعة من الخدمات المختلفة للسياح، فإن هذه التعاريف تؤكد على خصائص السياحة التالية:[2]

1. السياحة من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدراً رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة؛
2. نطاق المنافسة التي يتحرك فيه القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، لهذا فهو أيضاً يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية؛
3. مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة،

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق ص 23

[2] مصطفى يوسف كافي، "**مبادئ السياحة**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،2013، ص ص25 26

الموروثات الحضارية، القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية.

4. السوق المستهدف لقطاع السياحة هو سوق متنوع الخصائص والانتماءات والأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني الدولة الواحدة إلى مواطني الدول الأخرى.
5. كل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة، لأنها كلها تشترك في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
6. عدم إمكانية احتكار المقومات السياحية في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات السياحية النادرة، إضافة إلى صعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة.

المطلب الثاني: أنواع السياحة وآثارها

السياحة ليست مجرد نشاط ترفيهي، بل هي قطاع اقتصادي هام يؤثر بشكل كبير على المجتمع والاقتصاد المحلي والعالمي، تتعدد أنواع السياحة وتتنوع حسب الاهتمامات والاحتياجات المختلفة للزوار، حيث يعكس كل نوع منها تجارب فريدة تسهم في إثراء المعرفة، وتعزيز التبادل الثقافي، وتوفير فرص العمل. في هذا السياق، سنتناول أنواع السياحة وآثارها على الأفراد والمجتمعات.

أولا: أنواع السياحة

يعد قطاع السياحة من أهم قطاعات النشاط الإنساني في الدولة الحديثة، وهناك عدة أنواع للسياحة طبقاً للمعايير التي تؤخذ في تصنيف السياح.

الشكل02: تصنيف أنواع السياحة حسب مجموعة من المعايير

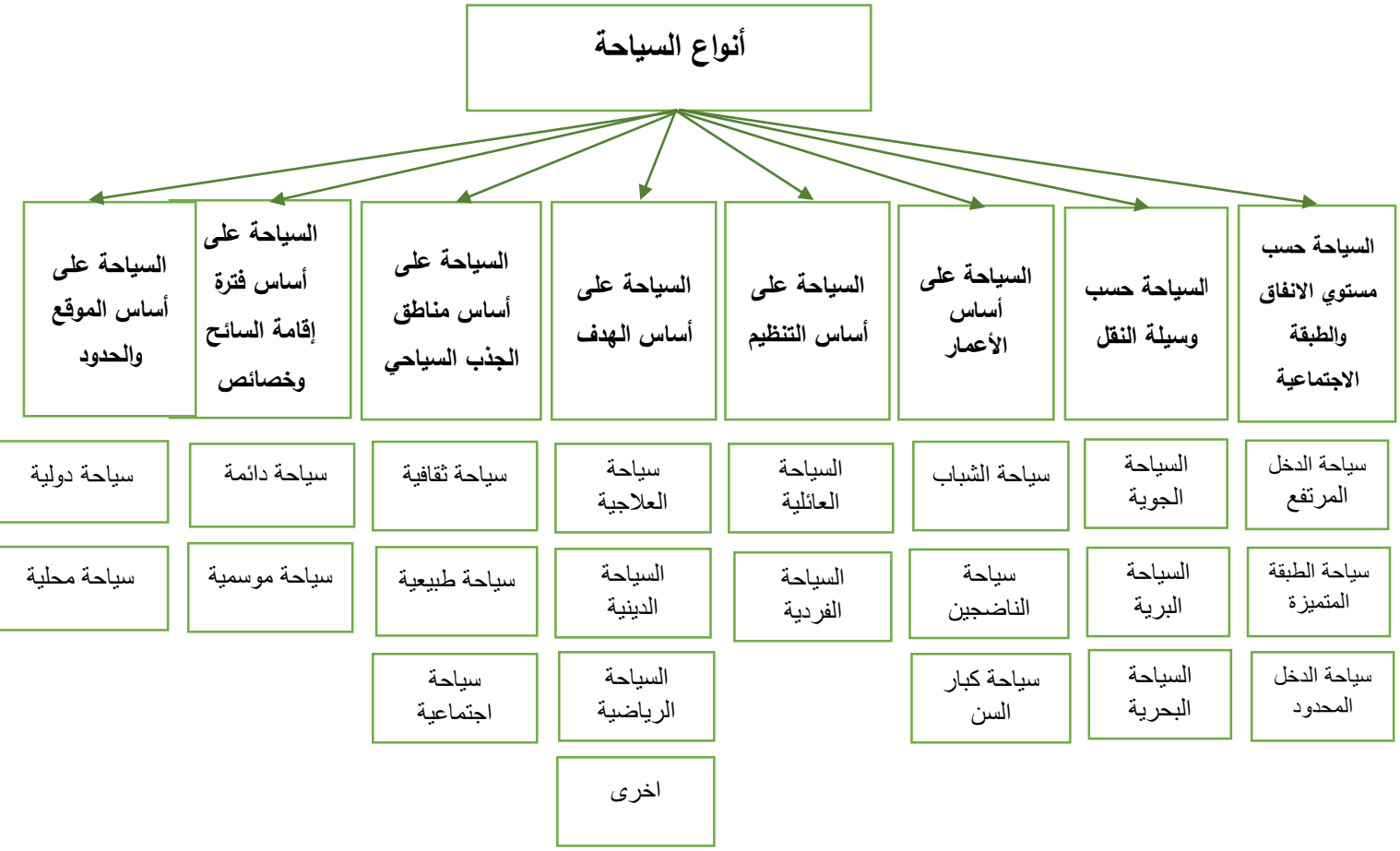

المصدر: من اعداد الطالبتين

من خلال الشكل (02) يتم عرض تصنيفا شاملا لأنواع السياحة استنادا الى مجموعة من المعايير المعتمدة في الدراسات السياحية وفيما يلي نذكر أهمها:[1]

1- أنواع السياحة على أساس الموقع والحدود:

هناك نوعان أساسيان هما: سياحة دولية (خارجية) وهناك سياحة محلية (داخلية) وهناك نوع آخر يعرف بالسياحة الإقليمية كإقليم أميركا اللاتينية وشرق آسيا .

2- أنواع السياحة على أساس فترة إقامة السائح وخصائص المنطقة السياحية:

هناك سياحة دائمة: وهي سياحة تتم على مدار السنة (سياحة ثقافية، دينية) وهناك سياحة موسمية تقتصر على فترة من السنة كالسياحة الصيفية أو الشتوية.

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق ص ص28 27

3- أنواع السياحة على أساس مناطق الجذب السياحي:

توجد ثلاثة أنواع هي[1]:

- **سياحة ثقافية:**

وتشمل هذه السياحة زيارة الأماكن التاريخية والمواقع الأثرية والدينية والمتاحف، وهذه السياحة غالباً ما تكون دائمة إذا ما توافرت الظروف المناخية الملائمة لحركة السياح وتنقلاتهم.

- **سياحة طبيعية:**

وهي سياحة متعددة الوجوه مناخية نباتية طبيعية عامة ومتنوعة الأغراض ترويحية علمية، استشفائية ولكن يُعد المناخ عنصرها الأساسي ومحركها الفعال.

- **سياحة اجتماعية:** وهي سياحة متعددة الجوانب، فهي سياحة علاقات اجتماعية وسياحة ترويح وترفيه عن النفس وربما تكون سياحة المدن ضمن هذه السياحة.

4-أنواع السياحة على أساس الهدف:

هناك سياحة ترويجية، وسياحة ثقافية، وسياحة علاجية، ودينية ورياضية، وسياحة المؤتمرات، وغيرها[2]:

-**السياحة الدينية:** هو السفر من دولة لأخرى أو الانتقال داخل حدود دولة بعينها لزيارة الأماكن المقدسة مثل زيارة المساجد، الأضرحة والكنائس، او من اجل القيام بعمل خيري.

-**السياحة العلاجية أو الاستشفائية:** وتكون لغرض تلقي العلاج والرعاية الصحية أو الاستشفاء في المنتجعات الصحية والمستشفيات والمصحات الطبية.

- **سياحة المؤتمرات:** وتعني بسفر الأشخاص الى اجتماعات ومؤتمرات وفعاليات عمل والمعارض التجارية.

-**السياحة الرياضية** :وهي السفر من مكان لآخر داخل الدولة أو خارجها من أجل المشاركة في بعض الدورات والبطولات أو من أجل الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة والاستمتاع بمشاهدتها[3].

---

[1] هباس رجاء الحربي، "**التسويق السياحي في المنشئات السياحية**"، الطبعة الأولى، دار أسامة لنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2012، ص 30

[2] هنادي محمد مخلوف، مصطفى يوسف كافي، جلال بدر خضرة، مرجع سابق، ص 22-23

[3] نفس المرجع السابق، ص 31

-**سياحة التسوق** :وهي سياحة تكون بغرض التسوق وشراء منتجات بلد ما تسري عليها التخفيضات من أجل الجذب السياحي مثل مهرجان السياحة[1].

-**السياحة الترفيهية** :يعرفها بعض المتخصصين هي تغيير مكان الإقامة لفترة معينة لغرض الاستمتاع والترفيه عن النفس وليس لغرض اخر.[2]

5- أنواع السياحة على أساس التنظيم:

هناك ثلاثة أنواع سياحة عائلية أو فردية وقد تكون جماعية (مجموعات سياحية) .

6-أنواع السياحة على أساس الأعمار:

هناك ثلاثة أنواع أيضا هي سياحة الشباب، وسياحة الناضجين، وسياحة كبار السن (المسنين).

7-أنواع السياحة حسب وسيلة النقل:

هناك السياحة الجوية عن طريق الطيران، والسياحة البرية عن طريق السيارات والقطارات، والسياحة البحرية عن طريق السفن واليخوت.

8-أنواع السياحة حسب مستوى الانفاق والطبقة الاجتماعية :

وتتضمن ما يلي:[3]

- سياحة ذوي الدخل المرتفع الذين؛
- سياحة الطبقة المتميزة التي تستخدم النوعيات الممتازة من الخدمات مثل فنادق خمسة نجوم؛
- السياحة الاجتماعية او العامة لذوي الدخل المحدود.

[1] هنادي محمد مخلوف، مرجع سابق، ص 23

[2] ماهر السيسي، "**مبادئ السياحة**"، الطبعة الثانية، مجوعة نيل العربية للنشر، القاهرة، 2006، ص52

[3] صورية شنبي، السعيد بن لخضر،"**البحث والتطوير لتحقيق التنمية السياحية المستدامة**"، الطبعة الأولى، دار حمريثا لنشر والتوزيع، مصر القاهرة ، 2019، ص ص 111 110

ثانيا: أثار السياحة

هذا الشكل يلخص الآثار المترتبة عن السياحة، ويُظهر كيف تتفرّع هذه الآثار إلى ثلاث فئات رئيسية:

الشكل رقم03: الاثار المترتبة عن اثار السياحة

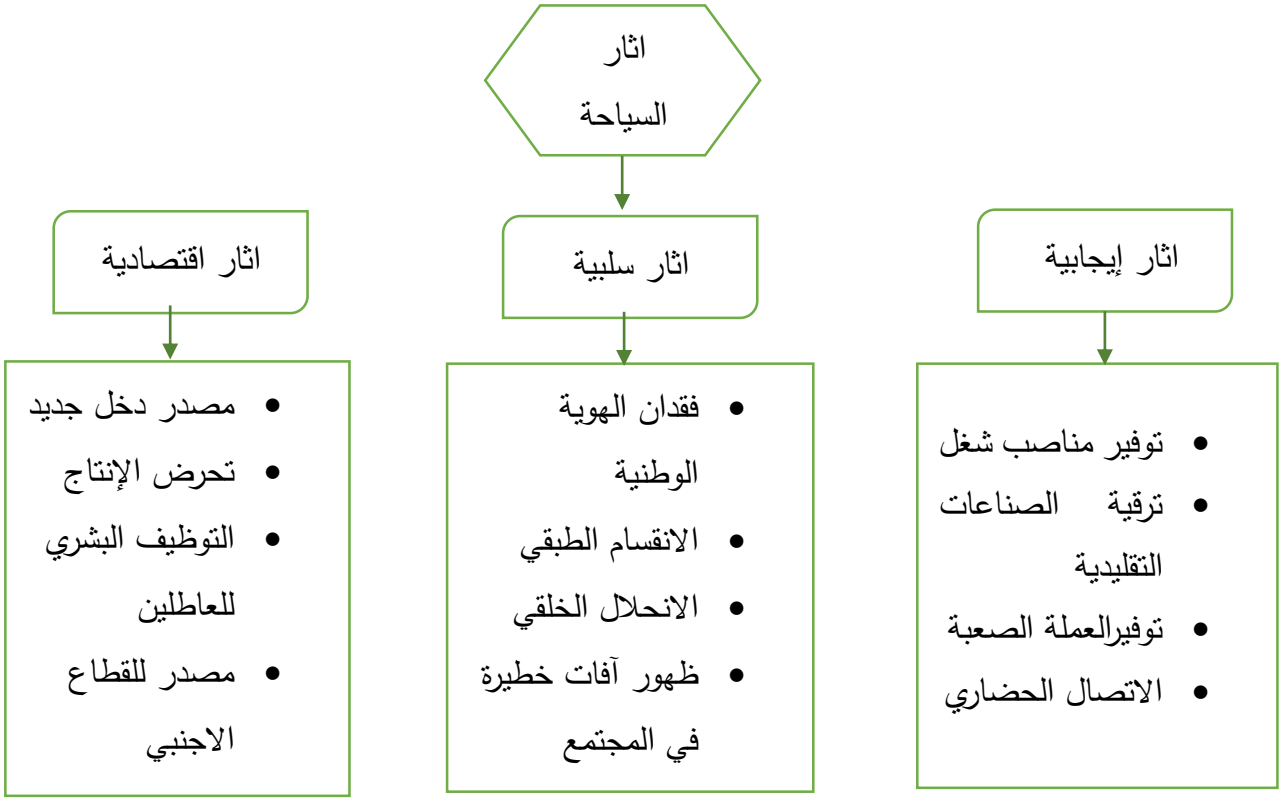

المصدر: من اعداد الطالبتين

من خلال الشكل (03) أضحى دور السياحة في النشاط الاقتصادي هاما وضروريا وواقعة يقر بها الجميع، وكغيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى فالسياحة لها آثار إيجابية، وفي الجهة الأخرى هناك آثار سلبية:[1]

1-الآثار الإيجابية:

- تحقيق التطور الاقتصادي والرفاهية من خلال زيارة الدخل الوطني وتحسين وضعية ميزان المدفوعات؛
- توفير مناصب شغل جديدة؛
- الاتصال الحضاري والمزيج الثقافي مع الشعوب؛
- الحفاظ على الآثار التاريخية والعادات والتقاليد الوطنية والارتقاء بها عالميا؛

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص 29 28

- ترقية الصناعات التقليدية وإثراء التراث الثقافي؛
- توفير العملة الصعبة نتيجة دخول الأجانب.

2- **الآثار السلبية:** من جهة أخرى لا تخلو السياحة من الآثار السلبية والمتمثلة فيما يلي:

- الانحلال الخلقي نتيجة تصادم الأفكار والطبائع؛
- ظهور آفات خطيرة في المجتمع نتيجة التقليد وكذا الأمراض الفتاكة؛
- البناءات الفوضوية التي تتلف الطبيعة والأراضي الفلاحية؛
- الانقسام الطبقي الذي يظهر لنا سياحة رفيعة وأخرى دنيا؛
- فقدان الهوية الوطنية والتقاليد في حالة عدم إعطائها أهمية خاصة؛
- ظهور عادات استهلاكية في الدول النامية لا تتناسب مع مستوى معيشتها نتيجة الحركة السياحية الخارجية؛
- مساهمة السياحة في التضخم فقد يؤدي التدفق الكبير للسياح الى ارتفاع الأسعار في حالة عدم تلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات.[1]

كما للسياحة تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة على القطاعات الأخرى كقطاع النقل والصحة والثقافة... الخ .

3-الاثار الاقتصادية: ان السياحة عبارة عن جسر عابر وناقل يتم من خلاله عبور الاقتصاد الوطني والعالمي من وضع معين الى أوضاع أفضل وأرقى ويأثر ذلك على كل من:[2]

- فهي مصدر دخل جديد يضاف الى الناتج المحلي؛
- هي مصدر للقطاع الاجنبي للدول النامية التي تحتاج للاستيراد؛
- وهي تحرض الانتاج في باقي قطاعات اقتصاد الوطني؛
- التوظيف البشري للعاطلين عن العمل في الدولة.

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، مرجع سابق، ص115

[2] مصطفى يوسف كافي، مبادئ السياحة، مرجع سابق، ص37

المطلب الثالث: عقبات السياحة

على الرغم من الأهمية المتزايدة لقطاع السياحة ودوره الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه يواجه العديد من العقبات والتحديات التي تعيق نموه وتطوره.

الشكل رقم04: العقبات الرئيسية التي تعرقل تطور السياحة.

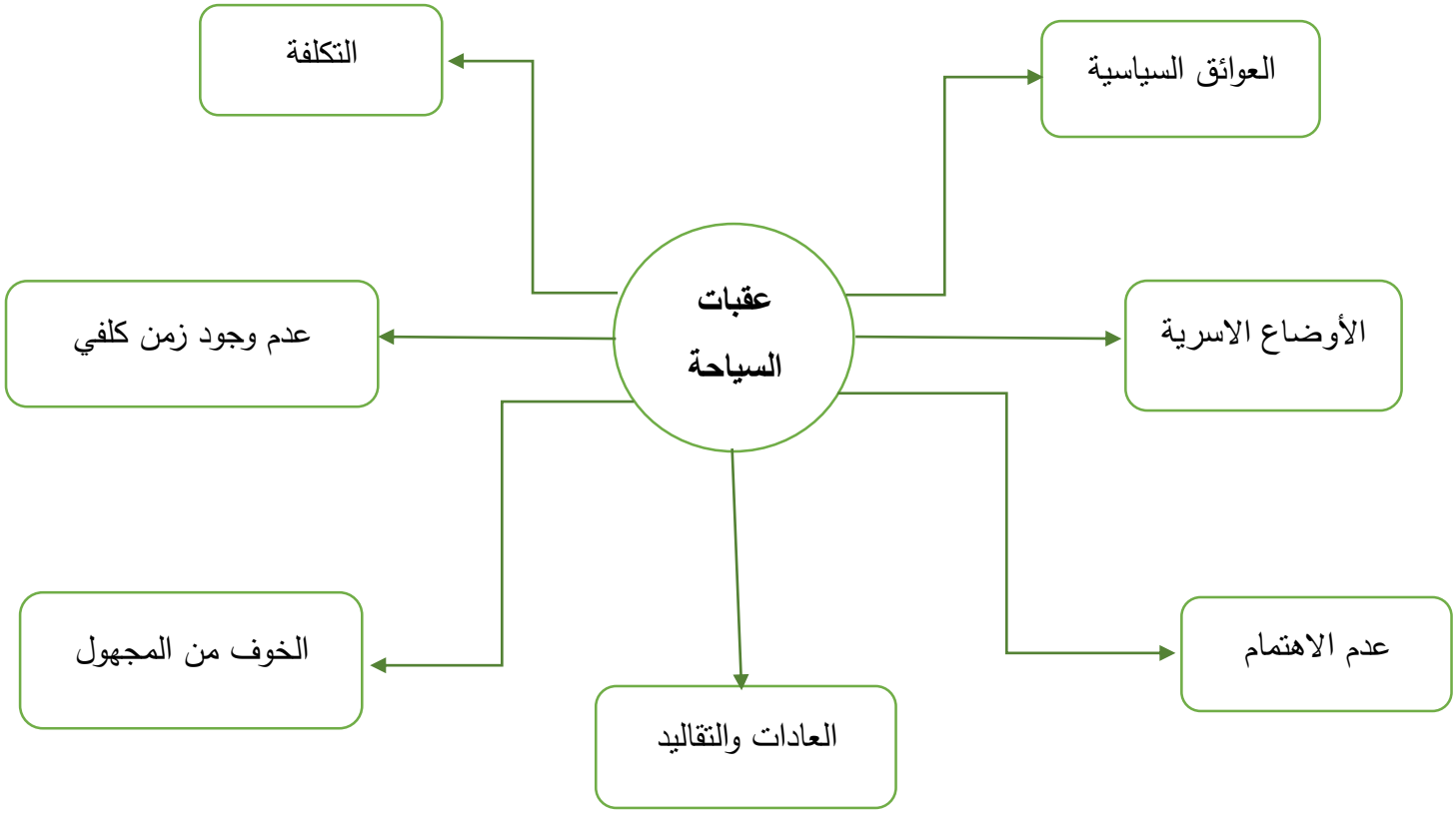

المصدر: من اعداد الطالبتين

من خلال الشكل (04) يمكن حصر أهم عقبات السياحة في العراقيل التالية:[1]

1-التكلفة: ويمكن النظر اليها من زاويتين:

-**التكلفة المالية:** وهي من اهم عوائق السفر حيث ان الانفاق من الداخل يتم وفق أولويات معينة او طوارئ ويعمد توزيعه وفق تفاضل بين مختلف اوجه الصرف الضرورية والكمالية من سكن، طعام، ملابس، تعليم.....

[1] حمزة دراركة واخرون، "**مبادئ السياحة**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص63-65

-**التكلفة الزمنية:** وهذه تؤثر فيها المسافة التقليدية ووسيلة المواصلات فكلما زادت المسافة التقليدية زادت المسافة الزمنية وبالتالي يتوقع ان تنعكس سلبا على السفر وعلى العكس كلما كانت وسيلة المواصلات أسرع كلما قل أثر المسافة الزمنية.

2-عدم وجود زمن كافي: بعض الناس لا يجدون الوقت للسفر، حيث أن إنفاق الوقت أيضاً يتم وفق أولويات تحددها المنافسة بين أوجه صرف الوقت فظروف العمل في العمل الرسمية والقطاع الخاص قد لا تسمح لبعض الأشخاص بإجازة مناسبة في الوقت المناسب.

3- العوائق الصحية: وهذه تعوق سفر كثير من الناس، فمثلما هناك دوافع صحية تدفع بعض الناس للسفر إلا أن السفر نفسه يحتاج لقدر مناسب من الصحة تمكن الإنسان من تحمل السفر.

4-العادات والتقاليد: فالأسرة ذات الأطفال الصغار ولا سيما كثيراً ما يصعب عليها السفر بسبب احتياجات الأطفال المختلفة التي تقلل متعة السفر، بينما تتاح للأسرة كبار السن بعد أن أدوا رسالة الحياة في تربية أبنائهم يتاح لهم السفر والاستمتاع. ومن العقبات حرص بعض مجتمعاتنا الإسلامية الملتزمة على عدم خروج النساء عامة والمتزوجات خاصة إلا بوجود محرم يرافقهن، فلا يباح لهن السفر بل والخروج من المنزل بغير ضرورة.

كما أن بعض المجتمعات المحافظة تحاول أن تقلل من سفر شبابها بعيدا عنها خوفا من تأثرهم بسلوكيات منافية لسلوكيات المجتمع.

5-العوائق السياسية: قد يمنع الإنسان لمختلف الأسباب من الحصول على جواز سفر أو تأشيرة خروج من بلده أو دخول بلد آخر، أو يمنع من السفر لبلد أو بلدان محددة، أو تحدد إقامته من مكان أو منطقة محددة في بلده.

كما أن إجراءات تحويل العملات لبعض البلدان تحدد المبلغ المسموح تحويله بقدر ضئيل، وتمنع بعض الناس من السفر.

6- الخوف من المجهول والحرص على السلامة الشخصية: مثلما للإنسان حب استطلاع ورغبة في الاكتشاف فلديه أيضاً غريزة الخوف من الغرباء والأماكن والأشياء الغريبة، فقد يصل البعض إلى درجة المرض فيحاول تجنب المجهول قدر استطاعته. كما أن البعض لا يحاول السفر إلى الأماكن التي لا يضمن فيها سلامته الشخصية لانفراط عقد الأمن بها أو بسبب الحروب والمشكلات السياسية وعدم الاستقرار فيها.[1]

[1] حمزة دراركة، مرجع سابق، ص66

7-الأوضاع الأسرية: إن البدء في تكوين أسرة، وخاصة عندما يكون هناك أطفال صغار؛ مما يسببونه من متاعب في السفر، مما يثقل الأسرة في قضية المتابعة لهم أثناء السفر، ويؤدي ذلك إلى بقاء الأسرة في الوطن.[1]

8- عدم الاهتمام: إن وجود أشخاص ليس لديهم معرفة كاملة بالجهات التي تقصد للسياحة وما يوجد فيها من إشباع حاجة قاصديها للاستمتاع والترويح من المعوقات التي تؤدي بكثير منهم إلى الإحجام عن السفر.[2]

[1] هباس رجاء الحربي، مرجع سابق، ص41

[2] نفس المرجع السابق، ص41

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، تم تسليط الضوء على مفهومين أساسيين يؤثران بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، وهما التمويل والسياحة، حيث تم تعريف التمويل ووظائفه الأساسية، كما تطرقنا إلى المصادر المتنوعة للتمويل، مثل القروض، الاستثمارات، والمنح، والتي تعد أساسية في تمويل القطاعات المنتجة، ومنها السياحة.

أما فيما يخص السياحة، فقد تم تعريفها كأحد القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تسهم بشكل مباشر في تنمية البلدان، وأن السياحة تتميز بتنوعها وتؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد المحلي والعالمي.

ومن هنا، تبرز أهمية التمويل كأداة رئيسية لدعم القطاع السياحي، عبر توفير الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع السياحية المستدامة، التي من شأنها دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من المناطق.

الفصل الثاني: اساسيات حول التنمية السياحة وسبل تمويلها

تمهيد للفصل

تعتبر التنمية السياحية من الركائز المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الدول التي تملك مقومات طبيعية وثقافية متنوعة. غير أن تحقيق هذه التنمية لا يقتصر فقط على توفر المؤهلات السياحية، بل يتطلب أيضًا وجود رؤية واضحة، تخطيط فعّال، وموارد مالية مناسبة.

يتناول هذا الفصل محورين أساسيين. في المبحث الأول، سيتم التطرق إلى مفهوم التنمية السياحية، من خلال التعريف بها، إبراز عناصرها الأساسية التي تضمن نجاحها، إلى جانب العوائق التي قد تقف في وجه تحقيقها، سواء كانت تنظيمية، مالية، أو بيئية.

أما في المبحث الثاني، فسيتم التركيز على جانب التمويل، باعتباره عاملًا حاسمًا في تجسيد المشاريع السياحية. حيث سنتناول الآليات والمصادر التمويلية المتوفرة، مع توضيح محددات اختيار المصدر المناسب حسب طبيعة المشروع السياحي، ونتطرق إلى أهم مصادر التمويل المتاحة.

الفصل الثاني: اساسيات حول التنمية السياحية وسبل تمويلها

تُعدّ التنمية السياحية ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام، حيث تُساهم في خلق فرص العمل، وزيادة الدخل القومي، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز التبادل الثقافي.

ومع ذلك، فإن تحقيق تنمية سياحية فعّالة يتطلب فهمًا عميقًا لأساسياتها، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع السياحية.

المبحث الأول: ماهية التنمية السياحية

لا تقتصر التنمية السياحية على مجرد زيادة أعداد الزوار، بل هي عملية متكاملة تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام من خلال استثمار الموارد السياحية بشكل مسؤول.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية وعناصرها

تعدّ التنمية السياحية محركًا هامًا للاقتصادات الوطنية، حيث تُساهم في خلق فرص العمل وزيادة الدخل وتحسين البنية التحتية. ومع ذلك، فإن تحقيق تنمية سياحية مستدامة يتطلب فهمًا عميقًا لأساسياتها، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع السياحية.

أولا: مفهوم التنمية السياحية

نتطرق أولا الى مفهوم التنمية لغة واصطلاحا

1. تعريف التنمية:

- **التنمية لغة:** يرجع تعبير لفظة التنمية في اللغة العربية بأنها مشتقة من كلمة (نمى) بمعنى الزيادة والانتشار، أي مأخوذة من نما ينمو نمواً بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال مثلاً نما المال نمواً. وتوضع كمقابل لكلمة development في اللغة الانكليزية وهي ترجمة غير حرفية والتي تعني التطوير في مختلف الأبحاث والدراسات.[1]
- **التنمية اصطلاحا:** نعني بالتنمية عملية استثمار وتطوير قدرات الدولة وامكاناتها المادية والبشرية للوصول الى مستوى التفوق[2].

---

[1] خالد صالح عباس، "**مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات**"، مجلة جامعة بابل، المجلد 21، العدد 2، 2013، ص617

[2] سنوني عياشي، "**التنمية السياحية المستدامة في الجزائر في ضل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة 8 ماي1945، 2024-2025، ص63.

كما عرفت عملية التنمية بأنها "عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية في المجتمع وتحدث عن طريق التدخل الإداري والتوجيه لطاقات المجتمع البشرية لتفاعلها مع عوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو. [1]

2. تعريف التنمية السياحية:

ان التنمية السياحية هي أحدث ما ظهر من انواع التنمية العديدة، وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، فالتنمية السياحية عبارة عن اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائحين.[2]

كما تعرف التنمية السياحية على أنها "مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي ".[3]وهي أيضا عبارة عن عملية مركبة متشبعة تضم عدة عناصر متصلة مع بعضها ومتداخلة مع بعضها البعض.[4]

وتعرف التنمية السياحية أيضا بانها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح.[5] وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة، مثل إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة.[6]

وعلى الرغم من المفاهيم المتعددة للتنمية السياحية إلا أن التنمية السياحية تظل في أساسها جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية.[7]

كما تعرف التنمية السياحية أيضا على انها تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد السياحية.[8]

---

[1] شرفاوي عائشة، مرجع سابق ص21

[2] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص22

[3] خلوط عواطف، "**السياحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، مجلة روؤى اقتصادية، العدد الثالث، ديسمبر 2012، ص21

[4] غاته سعيد، "**دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3 ،2009-2010، ص101

[5] قعيد لطيفة، "**السياحة الخضراء كألية لتحقيق التنمية سياحية مستدامة**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع الإدارة البيئية والسياحية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص67

[6] بدر حميد عساف، "**التخطيط السياحي**"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص72

[7] احمد علي عبد الله، "**التخطيط والتنمية السياحية**"، الطبعة الأولى، أمواج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص91

[8] ياسر هاشم عماد الهياجي، "**استدامة التنمية السياحية في المواقع التراثية مدينة جدة التاريخية دراسة حالة**"، مجلة دراسات في علم الاثار التراث، العدد السابع، افريل 2016، ص252

وكذلك عرفت التنمية السياحية بأنها إحدى الوسائل المهمة في تنمية الأقاليم، والأماكن ذات الجذب السياحي اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، ولا سيما الأقاليم التي لا تمتلك مقومات اقتصادية فعالة مقارنة بما تمتلكه من المقومات السياحية.[1]

فالتنمية السياحية تشمل جميع الخطط والاستراتيجيات التي تهدف إلى الاستغلال الأمثل للمقومات السياحية لزيادة العوائد من العملة الصعبة، من خلال جذب أكبر عدد من السياح وتحسين إنتاجية القطاع، وتطوير المنتج السياحي بما يلائم تطلعات الزوار، مع السعي لرفع مستوى معيشة الأفراد والحفاظ على البيئة [2]

من التعاريف السابقة نستنتج ان التنمية السياحية هي شكل حديث من أشكال التنمية الشاملة، تهدف إلى استغلال الموارد السياحية بشكل عقلاني عبر توفير التسهيلات والخدمات لتلبية احتياجات السياح. تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، خلق فرص عمل، وتنمية المناطق ذات المؤهلات السياحية، مما يجعلها أداة فعالة لتحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم.

تقوم التنمية السياحية على عدد من العوامل أهمها: [3]

- تطوير السياحة وظهور أنماط سياحية جديدة وضرورة مسايرة التقدم والتطور البيئي؛
- اهتمام دول أوروبا بالتنمية بعد الحرب من خلال مشروع مارشال الأمريكي والتركيز على النشاط السياحي كوسيلة لإزالة آثار هذه الحرب والاتجاه نحو الانفتاح؛
- اقتناع كثير من الدول التي تملك مقومات الجذب السياحي بأن السياحة هي الوسيلة الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ظهور المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية بشكل يهدد النشاط السياحي؛
- اتساع رقعة السوق السياحي العالمي وزيادة توقع السائحين من الخدمات السياحية.

[1] الهام خضير عباس شبر، نسرين غالي قاسم، "**الخصخصة والتنمية السياحية**"، الطبعة الأولى، دار الأيام لنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2017، ص37

[2] فريد كورتل، "**التنمية السياحية في الدول العربية واقعها وافاق تطويرها**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد الثالث، 2013، ص34

[3]شرفاوي عائشة، مرجع سابق، ص22

ثانيا: عناصر التنمية السياحية

وتتكون من عناصر عدة اهمها:[1]

- عناصر الجذب السياحي وتشمل العناصر الطبيعية مثل: أشكال السطح والمناخ والحياة والغابات وغيرها؛
- النقل بأنواعه المختلفة البري، البحري والجوي؛
- أماكن النوم سواء التجاري منها كالفنادق والموتيلات أو اماكن النوم الخاصة؛
- التسهيلات المساندة بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والبنوك ... الخ؛
- خدمات البنية التحتية كالمياه والكهرباء والاتصالات؛
- أماكن الطعام والشراب، كالمطاعم والكازينوهات والكافيتريات والنوادي والمقاهي وغيرها؛
- شركات ومكاتب السفر والسياحة، ومراكز الاستقبال.[2]

يضاف الى هذه العناصر جميعها الهيئات والجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام او الخاص او الاثنين معا.[3]

المطلب الثاني: اهداف التنمية السياحية

تعد التنمية السياحية من المحاور الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، نظراً لما تحققه من عوائد متعددة تعود بالنفع على الأفراد والمجتمعات.

1-الأهداف الاقتصادية:

تعتبر السياحة دعامة أساسية من دعامات التنمية الشاملة لاحتوائها على عدة أنشطة تتفاعل مع غيرها من العوامل الاقتصادية الأخرى، فالتنمية السياحية تهدف إلى تحقيق عاملين: [4]

- **العامل الأول:** خلق الرواج الاقتصادي عن طريق الإنفاق السياحي، وما يتبعه من توفير فرص العمل.

---

[1] مفاتيح يمينة، "**أثر الابتكار السياحي على التنمية السياحية**"، أطروحة دكتوراه في التسويق، تخصص تسويق استراتيجي والابتكار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2018-2017، ص77

[2] الهام خضير عباس شبر، نسرين غالي قاسم، **الخصخصة والتنمية السياحية**، الطبعة الأولى، دار الأيام لنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2017، ص49

[3] صفاء عبد الجبار الموسي، طه مهدي محمود، "**التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية**"، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص64

[4] غاته سعيد، مرجع سابق، ص101

- **العامل الثاني:** الحصول على أكبر قدر من العملات الأجنبية اللازمة دفع عجلة التنمية الشاملة بها.[1]

كما ان للتنمية السياحية عدة اهداف اخرى نذكر منها:[2]

- تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في المواد السياحية لدولة؛
- تحسين وضع ميزان المدفوعات؛
- تحقيق التنمية الإقليمية خصوصا من خلال إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية؛
- توفير خدمات البنية التحتية؛
- زيادة مستويات الدخل؛
- خلق فرص عمل جديدة إذ تساهم المشاريع السياحية في استحداث مناصب شغل مباشرة مثل الوظائف في الفنادق، بالإضافة إلى فرص غير مباشرة في قطاعات أخرى مرتبطة بالسياحة مثل الحرف اليدوية؛
- المحافظة على تنمية نصيب الدولة من الأسواق السياحية في مواجهة المنافسة الدولية؛
- خلق الرواج الاقتصادي عن طريق الانفاق السياحي؛[3]

2-الأهداف الاجتماعية:

كما تتمثل الأهداف الاجتماعية للتنمية السياحية في:[4]

- توفير تسهيلات ترفيه واستجمام للسكان المحليين؛
- حماية واشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات؛
- تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية؛
- اعداد برنامج للتنمية يتواكب مع فلسفة الحكومة او افراد البلد او المنطقة المضيفة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا لإرضاء الزوار؛[5]
- تقديم إطار عمل لرفع مستوى معيشة الافراد من خلال الفوائد الاقتصادية للسياحة.

---

[1] احمد فوزي ملوخية،"**التنمية السياحية**"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص67

[2] نفس المرجع السابق، ص78

[3] قعيد لطيفة، مرجع سابق، ص67

[4] عثمان محمد غنيم، "**تخطيط التنمية السياحية**"، الطبعة الأولى، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص52

[5] قعيد لطيفة، مرجع سابق، ص67

3-الأهداف البيئية:

اما بالنسبة للأهداف البيئية للتنمية السياحية فتهدف التنمية السياحية إلى الحفاظ على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية دائمة لها بالإضافة إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي، بينما نلاحظ أن القطاعات الأخرى لها تأثير في البيئة وفي الموارد الطبيعية الموجودة في البيئة، إذن التأثيرات البيئية التي تولدت عن التنمية السياحية أحدثت تطورا كبيرا في العناصر البيئية المختلفة كالتربة والماء التلوث الهوائي والبحار والإحياء النباتية والبرية والمائية، وذلك لتحقيق التنمية السياحية من خلال[1] :

- تساعد على إنشاء المنتزهات وتعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها؛
- تحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل علمي سليم؛
- تزيد من الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع المضيف؛
- المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها؛
- المساهمة في تنمية البيئة والمحافظة عليها من خلال الاهتمام بمناطق الجذب السياحي وما يحيط بها من المدن والأماكن المختلفة.[2]

[1] صفاء عبد الجبار الموسي، طه مهدي محمود، مرجع سابق، ص60

[2] غاته سعيد، مرجع سابق، ص101

الشكل رقم05: ملخص لتصنيف اهداف التنمية السياحية.

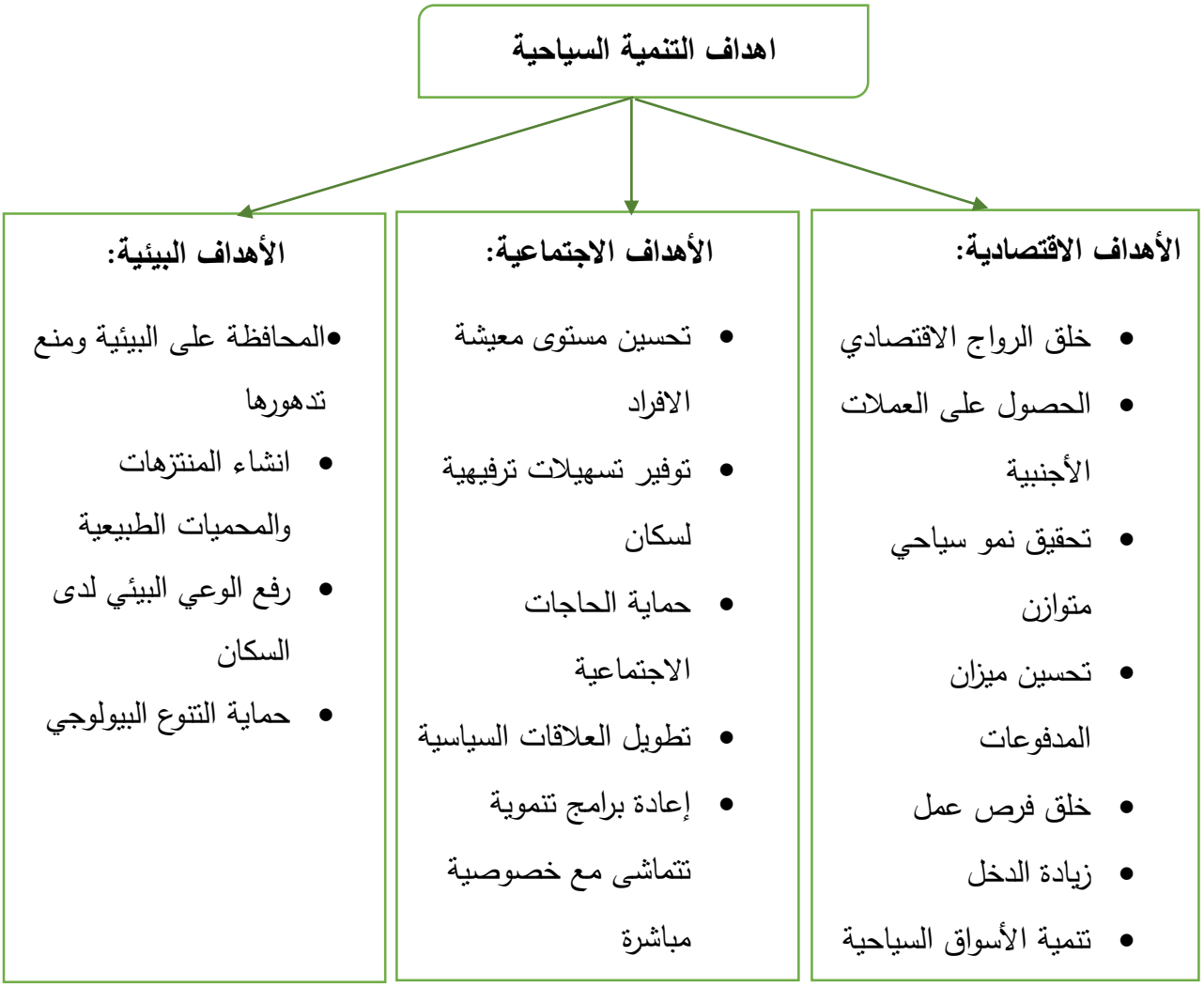

المصدر: من اعداد الطالبتين

المطلب الثالث: مؤشرات ومعوقات التنمية السياحية

تعد التنمية السياحية من العوامل الأساسية التي تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، حيث يعتمد نجاحها على مجموعة من المؤشرات مثل إجمالي عدد السياح وجنسياتهم. ومع ذلك، تواجه هذه التنمية بعض المعوقات والتحديات، مما يتطلب جهودًا لتجاوز هذه العقبات وتحقيق التنمية المستدامة في هذا القطاع.

أولا: مؤشرات التنمية السياحية

تعدد المؤشرات التي يمكن إن يبنى عليها الحكم في ازدهار أو كساد قطاع سياحة في بلد ما، ومن بين أهم هذه المؤشرات نذكر:[1]

1-إجمالي عدد السياح : يعد مؤشر عدد السياح من أهم المؤشرات في تقدير حجم النشاط السياحي في أي دولة من الدول، حيث يمكن على أساس هذا المؤشر تحديد مدى إسهام السياحة في الاقتصاد القومي؛

2-الليالي السياحية : يشير إلى عدد الليالي التي يقضيها السائح في البلد المضيف، ويرتبط هذا المؤشر بمتوسط إقامة السائح في هذا البلد؛ وبقسمة عدد الليالي على عدد السائحين تحصل على متوسط عدد الليالي التي يقضيها السائح، ولاشك فان زيادة مدة الإقامة تعني زيادة معدل الإنفاق وبالتالي زيادة الدخل السياحي والعكس صحيح.

ويمكن كتابتها في شكل المعادلة التالية:

متوسط مدة الإقامة=عدد الليالي السياحية /عدد السائحين

3 -جنسيات السواح: يشير عدد السواح الأجانب إلى درجة النمو والتطور السياحي في البلد المضيف، فكلما زاد تنوع جنسيات السائحين كلما دل ذلك على درجة عالية من النمو والتطور في الحركة السياحية.

ثانيا: معوقات التنمية السياحية

1-اهم الأسباب المعيقة للتنمية السياحية

تتأثر الصناعة السياحية في كل بلد، بالأوضاع التي تسود العالم، وبالمتغيرات التي تطرأ عليها سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم بيئية وتتمثل في:[2]

[1] مفاتيح يمينة، مرجع سابق ص78

[2] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص117

- **الأسباب الاقتصادية:**

ان عدم الاستقرار الاقتصادي السائد بصورة عامة في العالم، وما يتبعه من انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع نسبة البطالة، والتذبذبات في أسعار الصرف للعملات الرئيسية، كلها أمور تؤدي إلى تخفيض معدلات النمو في الحركة السياحية الدولية، وإن ارتفاع نسبة التضخم يخفض القوة الشرائية المتوفرة لدى الراغبين في السفر، وتزداد بذلك أسعار وأجور تذاكر السفر وخاصة النقل الجوي منها، مما يؤدي إلى عزوف الكثير عن القيام برحلات سياحية دولية.

- **أسباب اجتماعية:** وهي تتعلق بالبلد المصدر للسواح أو بالبلد المستورد.
- **أسباب سياسية:** تتعلق بمستوى العلاقات الدبلوماسية ومكانة هذه الدولة في المجتمع الدولي.
- **أسباب بيئية:** إن زيادة نسبة التلوث، وعدم وجود سياسات للمحافظة على البيئة في بعض المناطق السياحية يؤدي إلى تراجع جاذبية هذه المناطق، ويزيد من معدل التحول إلى مناطق سياحية أخرى منافسة.

2-معوقات وتحديات التنمية السياحية

هناك عدد من المعوقات والتحديات التي ماتزال تواجه التنمية السياحية ينبغي مواجهتها واهمها:[1]

- الافتقار الى استراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وافاق تطورها؛
- ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية مما يقلل من أهميتها في إطار تواضع المخصصات المالية المخصصة للسياحة مما يعكس قلة المشاريع المنجزة او المخطط لها وضعف السياسات العاملة في تبني استراتيجية واضحة المعالم للسياحة؛
- قلة البيانات والمعلومات والاحصاء السياحي حيث غاب النظام الجيد للمعلومات والاحصاء السياحي؛
- ضعف وقصور وعدم انتظام النقل البري والبحري والجوي؛
- انخفاض وتدني مستوى النظافة العامة في المدن والمناطق السياحية؛
- سوء توجيه الاستثمارات في القطاع السياحة: وقد يلاحظ في العديد من الدول السياحية أن بعض شركات الاستثمار السياحية الوطنية والأجنبية تركز استثماراتها في مجالات ضيقة قد لا يحتاجها السائح أو يرغب فيها كالنوادي ومحلات الترفيه الليلية، وقد يرجع سوء توجيه الاستثمارات السياحية إلى عدم وجود معايير للتفرقة بين المشروعات الاستثمارية وفقا للجدوى الاقتصادية.[2]

---

[1] عبيدة عبد السلام حسنات، "**أثر التخطيط السياحي على التنمية السياحية من وجهة نظر مدراء مكاتب السياحة**"، بدون طبعة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص59 -60

[2] الهام خضير عباس شبر، نسرين غالي قاسم، مرجع سابق، ص51

- المعيقات الخاصة بالتخطيط السياحي: يشير التخطيط إلى عملية اتخاذ القرار حول ماذا نفعل؟ وكيف نفعل ذلك؟ والتخطيط يتدرج إلى عدة مستويات من القرارات التي يتخذها الأفراد والعوائل يوم بعد يوم إلى القرارات المعقدة التي تتخذها المؤسسات الحكومية والمؤسسات التجارية.

وفي كثير من الدول وخاصة الدول النامية تواجه عملية التخطيط السياحي الكثير من المعوقات والمشاكل التي من الممكن تلخيصها بالنقاط التالية[1] :

-عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم حيث ان عدم وجود استراتيجية واضحة للسياحة تعد من أهم المشاكل التي تواجه التخطيط السياحي فوجود استراتيجية يساعد على وضع الأهداف مثل تحسين صورة البلد عند العالم الخارجي؛

-قصور المعلومات وعدم دقتها؛

-مشكلة نقص الخبراء والمختصين، ويقصد بها النقص في كفاءة العنصر البشري الذي يقوم بعملية التخطيط ومدى معرفته وإلمامه بالنواحي التخطيطية والسياحية؛

-التناقض والتعارض في المحتوى والإجراء، يحدث التعارض والتناقض بين الأهداف مع بعضها بعضاً أو بين الأهداف والسياسات أو الوسائل أحيانا، وأحيانا أخرى يؤدي تعدد أجهزة التخطيط المشاركة في التنفيذ وتداخل اختصاصاتها وصلاحياتها إلى فشل عملية التخطيط أو فقدان فاعليتها، وقد يؤدي غياب التنسيق الرأسي والأفقي بين أجهزة التخطيط إلى نفس النتيجة.

[1] الهام خضير عباس شبر، مرجع سابق، ص50

المبحث الثاني: اليات ومصادر تمويل القطاع السياحي

يعد تمويل القطاع السياحي من الركائز الأساسية التي تساهم في نجاح وتطور المشاريع السياحية. وتعتمد آليات التمويل على تنوع المصادر المتاحة، مثل القروض البنكية، والاستثمار الخاص، والدعم الحكومي. تختلف هذه المصادر حسب نوع المشروع وحجمه، وتؤثر بشكل مباشر على استدامته وبرحيته. لذا، فإن اختيار المصدر الأنسب للتمويل يتطلب دراسة دقيقة للظروف الاقتصادية والتوجهات المستقبلية للقطاع السياحي.

المطلب الأول: محددات اختيار مصادر التمويل للمشاريع السياحية

حتى تقوم المؤسسة باختيار أفضل طرق التمويل يجب عليها في المرحلة الأولى تحديد البدائل المتاحة من طرق التمويل ومن ثم مقارنة تكلفة كل بديل واختيار الأقل تكلفة، وبعدها تأتي المرحلة الثانية والتي من خلالها يتم تحديد مخاطر كل بديل وتكوين الهيكل الرأسمالي للمؤسسة.[1]

عندما تقرر الشركة السياحية نوعية الاصول التي ترغب باقتنائها فأنها تقوم بتقييم مختلف مصادر التمويل المحتملة في ضوء الاعتبارات الآتية: [2]

1. حجم الاموال التي يحتاجها الفندق والفترة الزمنية التي سيتم توظيف الاموال خلالها؛
2. توافق مصادر الاموال لأوجه استخدامات توظيف هذه الأموال؛
3. تكلفة التمويل مقارنة مع معدل التكلفة السائدة ومع عائد الاستثمار المتوقع؛
4. آجال التسديد وتزامنه مع التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من تشغيل الموجودات الممولة؛
5. القيود التي يفرضها الممولون على ادارة الفندق المقترض كشرط عدم الاقتراض الاضافي او عدم توزيع الارباح والمحافظة على معدلات محددة من نسب الاشغال الفندقي طوال فترة الاقتراض.

[1] اسراء سعد فهد الجبوري،" **المفاهيم الأساسية وعوامل التأثير**"، مقياس الاستثمار السياحي والتمويل، قسم الدراسات الفندقية، كلية العلوم السياحية، جامعة المستنصرية،2023-2024، ص34

[2] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، نفس مرجع سابق، ص 63

المطلب الثاني: مصادر تمويل المشاريع السياحية

لتمويل المشاريع السياحية مصدرين اساسين هما:

أولا: المصـادر الداخلية: والتي تنقسم الى:[1]

1-الارباح المحتجزة: وهي تعتمد على سياسة إعادة استثمار الارباح للشركة بعد توزيع الأرباح وتكوين الاحتياطات الكافية.

2-الاستئجار: ويمكن تعريف الاستئجار على أنه عقد يلزم المستأجر دفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها لمالك أصل من الأصول لقاء الانتفاع الأول بالخدمات التي يقدمها الأصل المستأجر لفترة التعاقد والتي غالبا ما تكون20 سنة أو أكثر.

3-الاستئجار التمويلي: يتميز بعدم قابليته للفسخ أو الإلغاء إلا بموافقة طرفي العقد المؤجر والمستأجر. وعقود الاستئجار المالي تكون لفترة زمنية محددة تتفاوت حسب نوع الأصل، ففي حالة المعدات غالبا ما تكون مدة العقد نصف مدة الحياة الإنتاجية على الأقل.

4-الاستئجارالتشغيلي: هذا النوع من الاستئجار يعطي الحق للمؤجر أو المستأجر بإلغائه وفسخه قبل انتهاء مدة العقد الأساسية، ولا تكون عقود هذا الاستئجار دائمة بل لفترة تقل كثيرا عن الحياة الإنتاجية للأصل.

5-البيع مع إعادة التأجير: تقوم المنشأة المالكة لأصل معين ببيعها الى منشأة مالية أخرى، وفي نفس الوقت توقع عقدا مع نفس المنشأة المالية باستئجار نفس الأصل لمدة محددة وشروط خاصة يتفق عليها.

6-شهادة استثمار الآلات: تستخدم هذه الطريقة من التمويل في الشركات الكبيرة التي تشتري الآلات بمبالغ كبيرة وتعطي في مقابل الآلات شهادة عائد محدد يتم دفعه هو والأصل من حصيلة تشغيل الآلات حيث يتم رد جزء من الأصل في مواعيد دورية وعند الانتهاء من دفع قيمة الأصل بالكامل تنتقل ملكية الآلات إلى الشركة المشترية.

[1] امال دراعي، محمد يدو، "**تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر**"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 04 ال عدد01، جوان 2021، ص152

ثانيا: المصادر الخارجية: وتتمثل هذه المصادر في:[1]

1- الأسهم بأنواعها: يسمح هذا النظام للشركات الكبيرة في طرح أسهمها للاكتتاب العام ويهدف نظام التمويل عن طريق طرح الأسهم إلى حصول ملاك المشروع الأساسيين على رؤوس أموال إضافية من مستثمرين خارجيين عن طريق بيع الأسهم بغرض زيادة رأس المال.

2 - السندات: وهي من القروض طويلة الأجل تصدرها الشركة وتعطي لمالكها حق الحصول على القيمة الاسمية في تاريخ الاستحقاق والحصول على فوائد دورية بنسبة معينة من القيمة الاسمية.

3- التمويل من خلال السحب المصرفي: حيث تقوم الشركات بالتمويل من خلال السحب المصرفي بأكثر من الرصيد المتوفر وبكفالة ضمان وجود المشروع السياحي.

4- التمويل من خلال القروض المصرفية: وهي تنقسم إلى:

- **قروض قصيرة الأجل:** وهي التي لا تتجاوز فترة استردادها ثلاث سنوات حيث قد تضطر إدارة الشركات السياحية لشراء أو تجديد الأثاث أو أدوات المطبخ.
- **قروض متوسطة الأجل:** حيث تتراوح فترة استردادها ما بين ثلاث وخمس سنوات ويحتاج طالب مثل هذا القرض إلى تقديم بوليصة تأمين شامل للمشروع السياحي الذي يمتلكه إلى البنك.
- **قروض طويلة الأجل:** يمتاز هذا النوع من القروض بطول فترة الاسترداد التي تزيد عن 10 سنوات.

5- المضاربة برأس المال: وتخص هذه الطريقة بالصناديق السياحية الجديدة والحديثة حيث يساعد توفر رأس المال الحصول على حصتها السوقية الكاملة.

6- القرض التجاري: هي طريقة أخرى للتمويل المباشر الخاص حيث يتم تأمين الأقساط التي تطلبها الشركات المجهزة للأثاث والمعدات من البنوك، وتتصف هذه الطريقة بمرونة فترة الاسترداد حيث تستطيع إدارة المنشآت السياحية اعتماد طريقة الاسترداد الكلي لقيمة الرهينة خلال فترة قصيرة وهي بذلك تقلل من حجم الفوائد المدفوعة إلى المصرف.

وهناك نوعان أساسيان للائتمان التجاري: الحساب المفتوح أو الحساب الجاري وأوراق الدفع ويعتبر الحساب المفتوح هو النوع الشائع.

7- صيغ التمويل الإسلامية: يعد تمويل المشاريع السياحية إحدى المجالات التي تتدخل البنوك الإسلامية في تمويلها، فحتى في مجال السياحة والسفر هناك بعض المجالات السياحية التي لا يمكنها الدخول فيها

[1] امال دراعي، مرجع سابق، ص153

بحكم تعارضها مع أحكام الشريعة مثل تمويل بعض المشاريع الترفيهية كالنوادي الليلية والأماكن التي يتم فيها تعاطي الكحوليات ...الخ.

يبقى الاستثمار متعلق ببعض المجالات السياحية كبناء المنشآت السياحية، المنتجعات والمساهمة في النقل بمختلف أنواعه، فالبنوك الإسلامية تقوم بتمويلها وفق الأدوات الإسلامية التي تمارسها.

رغم ذلك فإن تجربة البنوك الإسلامية في مجال السياحة مازالت حديثة وقد يرجع ذلك إلى سببين رئيسيين[1]:

-تركيز جهود القائمين على هذه البنوك بتثبيت دعائم النظام المصرفي؛

-الحذر من الدخول والاستثمار في قطاع السياحة تفاديا من الوقوع في بعض الحالات المنافية لمبادئ الشريعة.

المطلب الثالث: دور المشاريع السياحية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تلعب المشاريع السياحية دورا كبيرا في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تساهم في توفير فرص عمل جديدة والحد من مشكلة البطالة، وهي مشكلة اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية خطيرة قد تؤدي إلى تفشي الهجرة غير الشرعية، واللجوء إلى كسب المال بالطرق غير المشروعة، وانتشار العنف والتطرف، إضافة إلى تفشي ظواهر اجتماعية مثل الاكتئاب وتأخر سن الزواج بسبب غياب الدخل الثابت. كما تساعد هذه المشاريع على تقليص الفجوات التنموية بين المناطق الحضرية والريفية، وتعزز المنافسة في السوق المحلية، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات.[2]

فالتوسع في النشاطات السياحية في كثير من دول العالم أدت الى تغيير أنماط العمل والثقافات ورفعت في مستويات المعيشة في كثير من الدول فلها دور إيجابي في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال خلق فرص عمل وتحسين مستوى معيشة السكان كما تؤدي الى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي فتطوير وتحديث القطاع السياحي يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويساهم نشكل كبير في حل مشكلات التضخم، انخفاض نصيب الفرد من الدخل الإجمالي، البطالة، الاجرام وبالتالي ضمان الاستقرار الاجتماعي للدولة وتدعيم الثقة بالحكومة وهو ما يعني تحقيق الاستقرار السياسي .[3]

---

[1] امال دراعي، مرجع سابق، ص153

[2] سيد درويش مصطفى الجارحي، محمود معوض تمام سالم، "**اقتصاديات تمويل المشروعات السياحية الصغيرة**"، المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، المجلد 14،العدد 2، ديسمبر 2020، ص192

[3] يونسي مصطفى، "**دور واهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، مجلة دراسات وابحاث، المجلد 5، العدد13، 2013، ص231

كما تكمن الأهمية الاجتماعية لهذه المشاريع في دورها المحوري في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بين مختلف طبقات المجتمع، وخلق روابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يجعلها عاملاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[1].

إضافة إلى ذلك، تساهم المشاريع السياحية الصغيرة في توليد القيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاعتماد على الموارد الأولية المحلية، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الخدمات. كما توفر هذه المشاريع العملة الصعبة وتسهم في خفض العجز في الميزان التجاري، مع قدرتها على التكيف مع التغيرات المستمرة في السوق السياحي.

وتقوم بتحسين ميزان المدفوعات وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية، وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما تستحقه السياحة من موارد نتيجة ايجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الاخرى في الدولة متزامنا مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصاديه متمثلة في الايرادات المتحققة من العملات الصعبة الناتجة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية مما يساهم في زيادة الناتج الوطني للدولة والمساهمة في عمليه البناء الاقتصادي.[2]

إضافة الى هذا فالسياحة لها دور في تحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف الدول عن طريق ما يلي:[3]

- تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وتوجيهها نحو استثمارات جديدة وذلك لوجود حركة على مستوى اقتصاديات الدول بفضل قطاع السياحة.
- استغلال الموارد الطبيعية بشكل أفضل.
- تطوير وتوسيع القطاعات الخدمية الأخرى كقطاع النقل البري، الجوي البجري وقطاع الصناعات الغذائية.

[1] سيد درويش مصطفى الجارحي، محمود معوض تمام سالم، مرجع سابق، ص192
[2] يونسي مصطفى، مرجع سابق، ص230
[3] نفس المرجع السابق، ص230

خلاصة الفصل

استعرض هذا الفصل الأسس النظرية المتعلقة بالتنمية السياحية وطرق تمويلها، حيث تم في المبحث الأول التطرق إلى مفهوم التنمية السياحية، والعناصر التي تقوم عليها، بالإضافة إلى أبرز المعوقات التي قد تعيق تحقيقها على أرض الواقع.

أما في المبحث الثاني، فتم التركيز على سبل تمويل المشاريع السياحية، من خلال التعرف على الآليات المتاحة، ومصادر التمويل الممكنة، إلى جانب العوامل التي تُؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار مصدر التمويل الأنسب.

ومن خلال ذلك، يتضح أن تمويل القطاع السياحي يُعدّ عنصرًا جوهريًا في إنجاح أي رؤية تنموية سياحية، مما يجعل من فهم هذه الأسس خطوة ضرورية للانتقال نحو الدراسة التطبيقية.

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي لآليات البرامج التمويلية ودورها في تحقيق التنمية السياحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة

تمهيد الفصل

بعد تناول الإطار النظري لآليات البرامج التمويلية ودورها في تحقيق التنمية السياحية، يجسد هذا الفصل التطبيقي المفاهيم النظرية على أرض الواقع من خلال دراسة حالة عملية، حيث تم اختيار مشروع فندق لالة آية الموجود بمنطقة حمام دباغ بولاية قالمة كنموذج لمشروع سياحي استفاد من تمويل بنك ال الفلاحة والتنمية الريفية BADAR.

يركز هذا الفصل على التعريف بالبنك ثم التطرق الى البرامج التمويلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الموجهة للقطاع السياحي ومن ثم عرض المعطيات الخاصة بالمشروع، وإبراز التمويل البنكي المخصص له ومن ثم تحليل مساهمة هذا النوع من التمويل في تعزيز التنمية السياحية المحلية، مع التطرق إلى بعض العراقيل التي قد تواجه هذه المشاريع خلال مراحل الإنجاز والتمويل.

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي لآليات البرامج التمويلية ودورها في تحقيق التنمية السياحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة.

بعد تناولنا في الفصل النظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بآليات البرامج التمويلية وأهميتها في دعم التنمية السياحية، سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي إسقاط تلك المفاهيم على أرض الواقع. ويتم ذلك من خلال دراسة واقع وآليات التمويل السياحي المعتمدة من طرف **بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة قالمة**، باعتباره أحد الفاعلين في تمويل المشاريع الاستثمارية السياحية على المستوى المحلي.

وتهدف هذه الدراسة الميدانية إلى التعرف على نوعية البرامج التمويلية التي يقدمها البنك، والشروط المرتبطة بها، بالإضافة إلى تقييم مدى فعاليتها في مرافقة المشاريع السياحية، ومدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية السياحية بالمنطقة.

المبحث الأول: لمحة عامة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة.

يُعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية (**BADR**) من أبرز البنوك العمومية الجزائرية، إذ يلعب دورًا محوريًا في دعم الاقتصاد الوطني عبر تمويل مختلف القطاعات المنتجة. ومن بين فروعه المنتشرة عبر التراب الوطني، تبرز وكالة قالمة كمؤسسة مالية محلية تساهم في تلبية حاجيات الزبائن من خلال توفير خدمات مصرفية متنوعة.

تهدف هذه اللمحة إلى تقديم تعريف عام بالوكالة من حيث نشأتها، مهامها، وهيكلتها الإدارية، وذلك تمهيدًا لفهم دورها في مرافقة مختلف المشاريع على المستوى المحلي.

المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يُعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية المعروف اختصارًا بـ" بدر بنك (**BADR Bank**) "من أعرق المؤسسات المالية العمومية في الجزائر، حيث تم تأسيسه رسميًا بتاريخ 13مارس 1982 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 82-106، كشركة ذات أسهم(SPA) ، برأسمال اجتماعي قدره 54.000.000.000دج . وجاء إنشاء البنك في سياق دعم السياسات التنموية للدولة الجزائرية، خاصة في القطاع الفلاحي والريفي، إذ أسندت إليه مهمة تمويل الأنشطة الإنتاجية ذات العلاقة بالفلاحة، الصناعات الغذائية، الصيد البحري وتربية المائيات.

وقد تطوّر البنك على مدار أربعة عقود ليصبح مؤسسة مالية شاملة، تُقدّم خدمات مصرفية وتمويلية متنوعة تواكب التحولات الاقتصادية الوطنية والعالمية، وفي هذا الإطار، يمتلك البنك حاليًا شبكة قوية تضم

أكثر من 320 وكالة استغلال موزعة على كافة الولايات، ويشغل ما يزيد عن 8000موظف، من ضمنهم كفاءات مهنية عالية التكوين تُسهم في ضمان فعالية الخدمات واستمرارية الأداء.

ونظرًا للتطورات الاقتصادية العالمية، وتعدد التجمعات المالية والسياسية، تبنّى بنك بدر تنظيمًا إداريًا حديثًا يقوم على هيكل مزدوج :مكتب أمامي (**Front Office**) ومكتب خلفي (**Back Office**)* ويهدف هذا الهيكل إلى تحسين جودة الخدمة، وضمان توجيه أفضل للزبائن وتلبية احتياجاتهم بفعالية تحت إشراف مباشر من الإدارة، بما يضمن تقديم تجربة مصرفية متكاملة.

وبالإضافة إلى تمويل القطاعات التقليدية، يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى التكيّف مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة من خلال اعتماد آليات جديدة في التسيير وتوسيع نطاق خدماته. ففي السنوات الأخيرة، أطلق البنك عدة مبادرات رقمنة، من بينها توفير تطبيقات هاتفية لتسيير الحسابات، خدمات الدفع الإلكتروني، وتعميم أجهزة الصراف الآلي الحديثة. كما يعمل البنك على توسيع مجال الصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ متخصصة في بعض الوكالات، وهو ما يعكس رغبة المؤسسة في تنويع منتجاتها البنكية وتلبية مختلف فئات الزبائن، وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

من جهة أخرى، يساهم البنك في تنفيذ برامج الدولة لدعم الشباب والمستثمرين، على غرار أجهزة "أونساج" و"كناك" و"أناد"، من خلال تسهيلات تمويلية ومرافقة تقنية في مختلف مراحل إنجاز المشاريع. كما أن البنك يُشارك في تمويل المشاريع العقارية والسياحية، خاصة في المناطق ذات الطابع السياحي الفلاحي، تماشيًا مع السياسات الجديدة للتنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل الوطني.

* تم التطرق الى تعريف المكتب الامامي والخلفي في ص60

الجدول رقم 01: بطاقة تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

العنصر	التفاصيل
اسم البنك	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.
سنة التأسيس	1982
مجال النشاط	تمويل الفلاحة، السياحة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة...
موقع النشاط	الجزائر: بجميع الولايات.
دور البنك	دعم الاستثمار الوطني عبر برامج تمويلية متنوعة.

المصدر: اعداد الطالبتين

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة:**

تبرز وكالة قالمة كبنية محلية فعالة تابعة لبدر بنك، تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية على المستوى المحلي، وتوفر خدمات مصرفية متنوعة تشمل القروض الاستثمارية والفلاحية، الحسابات الجارية، الخدمات الموجهة للأفراد والمؤسسات، فضلًا عن الاستشارات والتوجيه المالي، وتسعى الوكالة، مثل باقي فروع البنك، إلى تكريس القرب من الزبون والسرعة في تلبية احتياجاته، في إطار نظام معلوماتي حديث ومتطور.

تأسست وكالة قالمة في مارس 1982 وهي تابعة للمجموعة الاستغلالية لولاية قالمة، تحمل الرمز 821 يشتغل بوكالة قالمة حاليا 47 موظفا من بينهم ثالث إطارات والمتمثلين في مدير الوكالة ونائب المدير ومراقب للعمليات **Superviseur**.

يتألف مبنى الوكالة من طابقين، حيث أن الطابق الاول يمثل الوكالة المحلية للاستغلال، أما الطابق الثاني فهو مخصص للمديرية الجهوية للاستغلال، وهي بمثابة الوسيط بين الوكالات التشغيلية المنتمية لها والمديرية العامة للبنك، حيث تقوم المديرية الجهوية لولاية قالمة بمتابعة ومراقبة الوكالات التشغيلية التسعة على مستوى الولاية.

المطلب الثاني: مهام واهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة

في إطار سعيه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، تلعب وكالة قالمة التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية دورًا محوريًا في تجسيد السياسة التمويلية التي يعتمدها البنك عبر الوطن. وتسعى الوكالة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية من خلال تنفيذ مجموعة من المهام

أولا: مهامه

من أهم مهام بنك الفالحة والتنمية الريفية ما يلي:

–وضع الإمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم تنمية القطاع الفلاحي؛ الري؛ الصيد والنشاطات الحرفية؛

– معاجلة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق؛

– فتح الحسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع؛

– تطوير الموارد والاستخدامات النقدية عن طريق عمليتي الادخار والاستثمار؛

–تطوير شبكته ومعاملاته النقدية؛

– الاستفادة من التطورات العالمية في جمال العمل البنكي.

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

– توسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛

– تحسين نوعية وجودة الخدمات؛

– تحسين العلاقات مع الزبائن؛

– الحصول على أكبر من السوق؛

– تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية؛

– جمع مصادر التمويل والكيفية الجيدة لاستغلالها؛

– التعريف بالمنتوجات البنكية وبيع أكبر قدر ممكن؛

– الحفاظ على السيولة؛

– تقليص نسبة المخاطرة البنكية في تقديم القروض.

الشكل 06: المخطط البياني لأهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

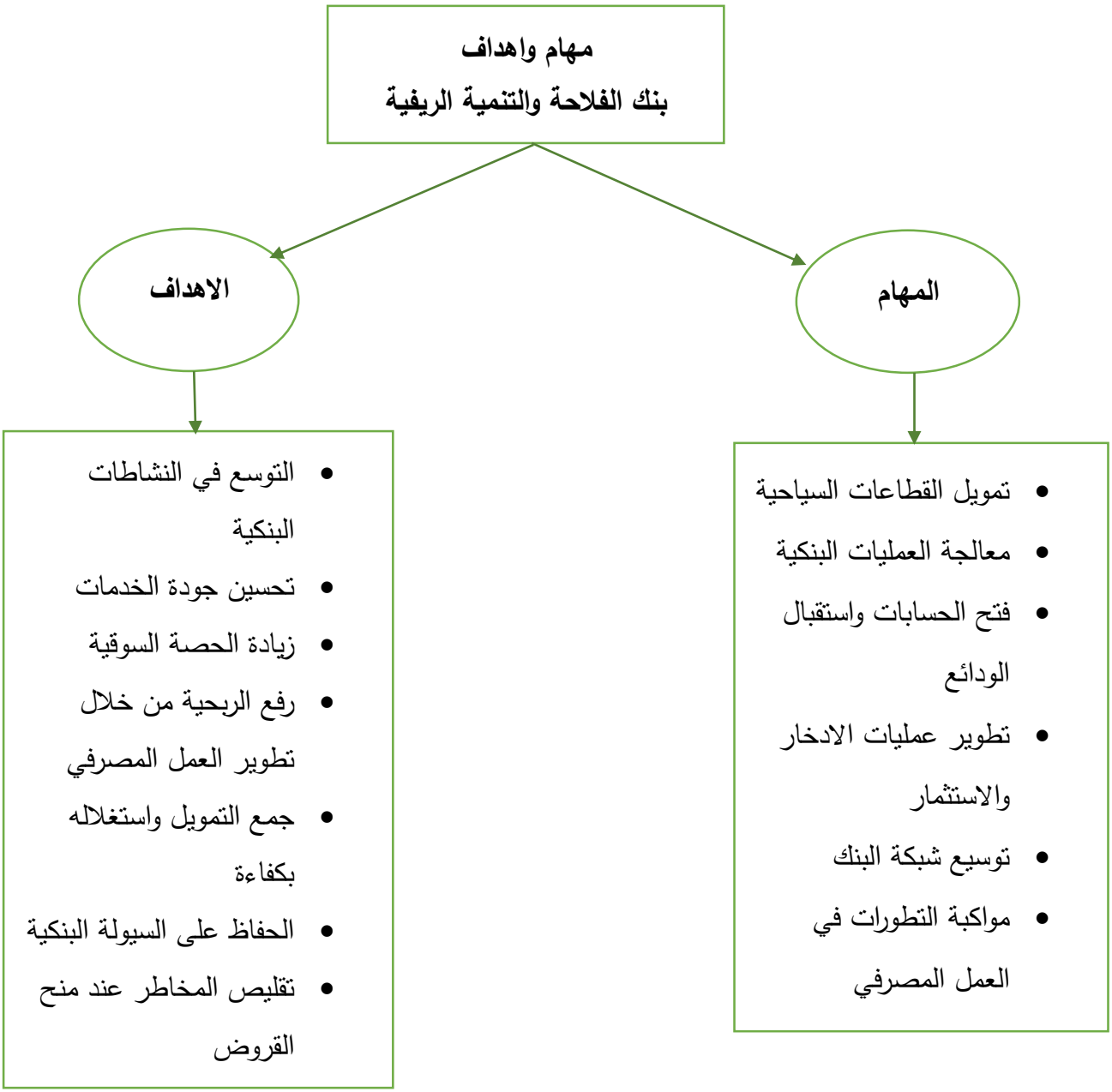

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف البنك

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة

يعكس الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (**BADR**) نموذجًا مؤسسيًا تقليديًا يرتكز على مبادئ التسلسل الهرمي والتخصص الوظيفي، مما يهدف إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات المصرفية. يتصدر الهرم التنظيمي المدير الذي يمثل السلطة العليا والمسؤول الأول عن أداء الفرع وتحقيق أهدافه الاستراتيجية. يتلقى المدير الدعم المباشر من المدير المساعد الذي يمثل نائبه ويساهم في تسيير العمليات اليومية واتخاذ القرارات، بالإضافة إلى الأمانة التي توفر الخدمات الإدارية الضرورية لضمان سلاسة العمل.

كما تبرز أهمية الرقابة الداخلية من خلال وجود مصلحة المراقبة المحاسبية المرتبطة مباشرة بالمدير، مما يؤكد على التزام البنك بمعايير الشفافية والمساءلة المالية.

الشكل رقم 07: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة.

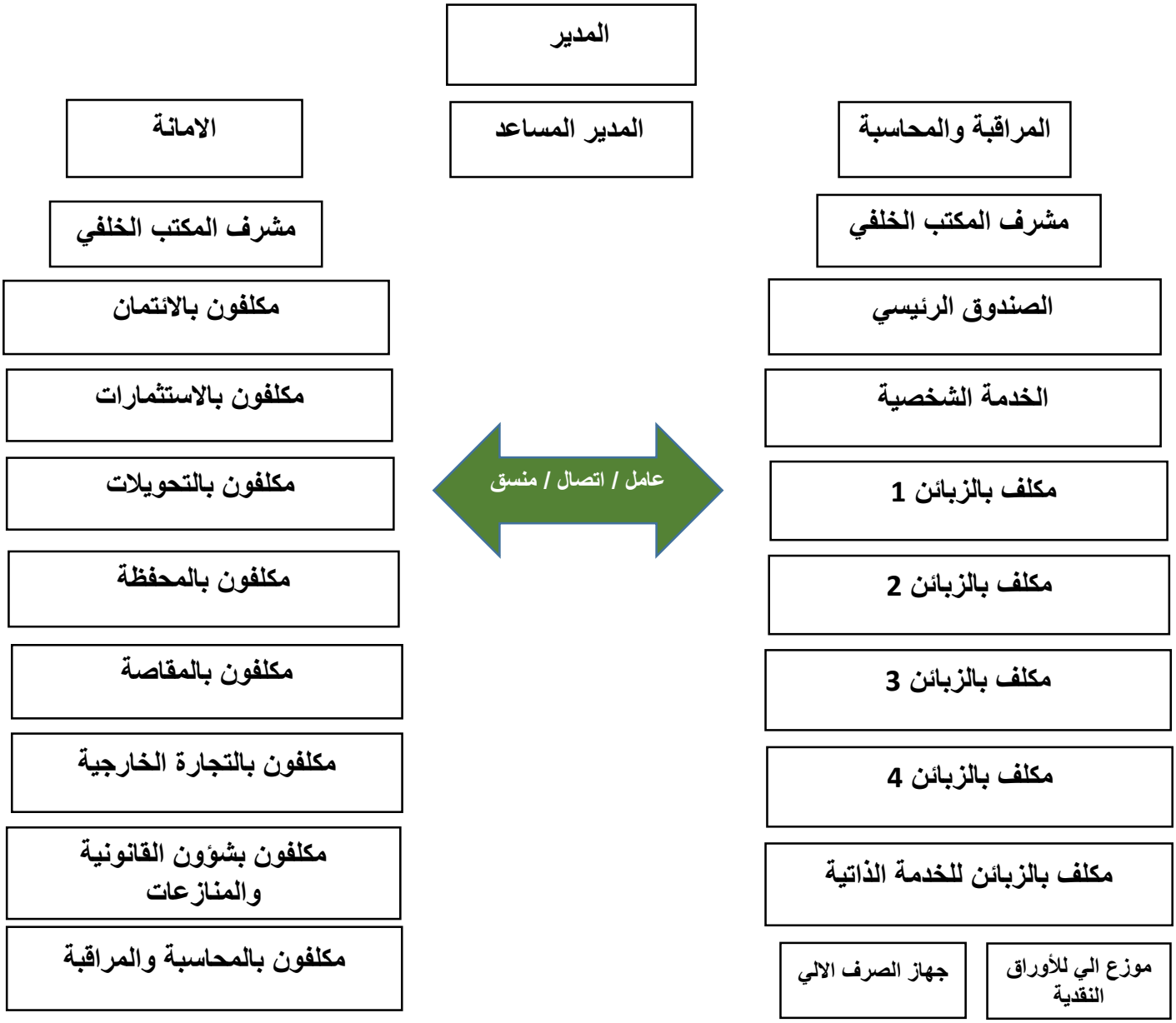

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

على المستوى التشغيلي، ينقسم الهيكل إلى قطاعين رئيسيين متكاملين :

المكتب الخلفي (BACK OFFICE) والمكتب الأمامي(FRONT OFFICE) ، يشرف على كل منهما مشرف متخصص، يمثل المكتب الخلفي القلب النابض للعمليات الداخلية، حيث تتوزع المسؤوليات على وحدات متخصصة تتعامل مع جوانب فنية وإجرائية محددة. فنجد مكلفي الائتمان المسؤولين عن دراسة ومنح القروض، ومكلفي الاستثمارات الذين يديرون محافظ البنك واستثماراته، ومكلفي التحويلات الذين يشرفون على عمليات الدفع والتحويلات المالية.

بالإضافة إلى ذلك، توجد وحدات تعنى بالمحفظة، والمقاصة لتسوية المعاملات بين البنوك، والتجارة الخارجية لتسهيل العمليات التجارية الدولية، والشؤون القانونية والمنازعات لحماية مصالح البنك، وأخيرًا المحاسبة والمراقبة لتسجيل وتدقيق العمليات المالية.

في المقابل، يمثل المكتب الأمامي (FRONT OFFICE) واجهة البنك المباشرة مع العملاء، حيث يتم التركيز على بناء العلاقات وتقديم الخدمات المتنوعة. يشرف عليه مشرف المكتب الأمامي ويدير وحدات مثل الصندوق الرئيسي للتعاملات النقدية المباشرة، والخدمة الشخصية التي من المحتمل أنها تستهدف شريحة معينة من العملاء المميزين.

كما يضم هذا القسم مجموعة من مكلفي الزبائن (من 1 إلى 4) الذين من المحتمل أن يكون لديهم تخصصات مختلفة أو يتعاملون مع شرائح متنوعة من العملاء، بالإضافة إلى مكلفي خدمة الزبائن للخدمة الذاتية الذين يساعدون العملاء في استخدام القنوات الرقمية. وأخيرًا، يتم تضمين أجهزة الصراف الآلي (GAB)*وموزعات النقد (DAB)* ضمن مسؤولية المكتب الأمامي كقنوات خدمة ذاتية.

وبهذا يلعب عامل الاتصال/المنسق دورًا حيويًا في تسهيل التواصل والتنسيق بين مختلف وحدات المكتب الخلفي والأمامي، وضمان انسيابية العمليات وتبادل المعلومات الضرورية ،ويعكس هذا الهيكل التنظيمي محاولة البنك لتحقيق توازن بين التخصص الوظيفي لضمان الكفاءة في العمليات الداخلية، والتركيز على خدمة العملاء وتلبية احتياجاتهم المتنوعة من خلال واجهة أمامية منظمة.

* GAB : Guichet automatique bancaire الصراف الالي وهو جهاز يسمح للزبائن بإجراء عمليات بنكية متعددة مثل السحب و الايداع والتحقق من الرصيد

* DAB : Distributeur automatique de billets موزعات النقد وهو جهاز يستخدم اساسا لسحب الأموال نقدا باستخدام البطاقة البنكية

المبحث الثاني: تحليل واقع السياحة في الجزائر وتقييم البرامج التمويلية لدراسة حالة انشاء فندق سياحي

المطلب الأول: واقع السياحة الجزائرية

تعتبر الجزائر من الدول التي تزخر بمقومات سياحية متنوعة، تجمع بين الطبيعة الخلابة، التراث الثقافي الغني، والموقع الجغرافي المميز. ورغم هذا التنوع، لا تزال السياحة الجزائرية بحاجة إلى تطوير واستغلال أفضل، خاصة من خلال تنويع أشكال السياحة الممكنة لتحقيق تنمية مستدامة في هذا القطاع الحيوي.

أولا: مقومات السياحة الجزائرية

1. **الخصائص الجغرافية والطبيعية للجزائر:** تقع الجزائر في الجهة الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط، بين المغرب العربي والشرق الأوسط، مما يمنحها موقعًا استراتيجيًا مهمًا على طرق الاتصال العالمية. تمتد على مساحة تُقدَّر بـ 2.381.741 كلم²، وتتميز بتنوع مناخي يشمل المناخ المتوسطي في المناطق الساحلية، المناخ شبه القاري في الهضاب العليا، والمناخ الصحراوي في الجنوب والواحات.

كما تتميز الجزائر بتضاريس متنوعة، حيث نجد في الشمال سهول التل الخصبة وسلاسل جبلية، بينما يضم الجنوب واحات واسعة بها غابات نخيل، كثبان رملية، هضاب صخرية، وسهول حجرية، ما يضفي على البلاد غنى طبيعياً وجغرافياً فريداً.

وتوجد في الجزائر مجموعة من الحمامات المعدنية ذات الخصائص العلاجية، مثل حمام بوغرارة بولاية تلمسان، حمام بوحجر بولاية عين تموشنت، حمام الشارف بولاية الجلفة، وحمام الشلالة بولاية قالمة.

وتُعد المنابع الحموية غير المستغلة والتي لا تزال على حالتها الطبيعية أكثر من 60% من المنابع المحصاة، مما يشكل مخزونًا طبيعيًا هامًا يسمح بإقامة عرض سياحي حموي تنافسي على المستوى الوطني والدولي[1].

2. **الخصائص التاريخية والثقافية:** تتميّز الجزائر بتراث تاريخي وثقافي غني، يجعلها مهدًا للحضارة الإنسانية، ويعكس انتماءها للفضاء الإسلامي، المتوسطي، والإفريقي. فقد تعاقبت على أرضها حضارات كبرى مثل الأمازيغية، الفينيقية، الرومانية، البيزنطية، والإسلامية، وتركت آثارًا لا تزال شاهدة على عظمتها، مثل قلعة بني حمادة ببجاية، وقد صنّفت منظمة اليونسكو سبع مناطق أثرية في الجزائر

[1] عوينان عبد القادر، "**واقع السياحة الجزائرية وافاق النهوض بها في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، سبتمبر 2012، ص229

ضمن قائمة التراث العالمي، وهي :الطاسيلي، تيبازة، جميلة، تيمقاد، وادي ميزاب، حي القصبة، وقلعة بني حمادة.

كما تزخر الصحراء الجزائرية بمعالم واثار رائعة تمتاز بنقوشها الصخرية ورسوماتها الجدارية فالجزائر موطن المعالم التاريخية والثقافية التي صنف بعضها تراثا عالميا لاحتوائه على تغيرات حضارية متنوعة وراقية مثل مدينة غرداية العتيقة.[1]

وعليه فان السياحة الثقافية والترفيهية تحظى باهتمام متزايد، نظرًا لما تزخر به البلاد من تنوع ثقافي وتراثي يمتد من الساحل إلى الصحراء. كما تلعب الصناعات التقليدية دورًا مهمًا في تنشيط السياحة الثقافية، خاصة خلال موسم الاصطياف، إذ تتيح للزوار فرصة التعرف على إبداع الحرفيين المحليين واكتشاف جوانب من حضارة وهوية الأمة الجزائرية[2].

3. **الصناعة التقليدية:** تعد الصناعة التقليدية في الجزائر من القطاعات الهامة التي تعكس التراث الثقافي والحضاري للبلاد، وتنقسم أنشطتها إلى ثلاثة أنواع رئيسية: الصناعة التقليدية والفنية، الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد، والصناعة التقليدية الحرفية للخدمات.

ومن بين أبرز النشاطات الحرفية نجد :النسيج في منطقتي الأوراس والجلفة، اللباس التقليدي وصناعة الجلود والحقائب في تمنراست وتلمسان، صناعة النحاس في قسنطينة، والنقش على الخشب في عدة ولايات.

كما يوجد عدد كبير من الحرفيين الذين يزاولون نشاطاتهم من منازلهم دون انخراط رسمي في غرف الصناعة التقليدية، وذلك لأسباب متعددة، مما يدل على اتساع هذا القطاع رغم طابعه غير الرسمي في بعض الحالات.[3]

[1] مراد إسماعيل، بوقناديل محمد، "**واقع وافاق القطاع السياحي بالجزائر**"، مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد2، 2017، ص187

[2] هدير عبد القادر، "**واقع السياحة في الجزائر وافاق تطورها**"، رسالة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005-2006، ص102

[3] عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص230

ثانيا: اشكال السياحة الممكن تطويرها في الجزائر

تتمتع الجزائر بتنوع سياحي كبير، يجمع بين السياحة الساحلية في الشمال، والصحراوية في الجنوب، إضافة إلى السياحة الجبلية، الثقافية، والدينية.... الخ كما تمتد سواحلها لأكثر من 1200كلم وتضم شواطئ خلابة، غابات كثيفة، وشعاب مرجانية نادرة خاصة في الشرق (عنابة والقالة). كما تحتوي على محميات طبيعية مصنفة من اليونسكو.

ولكن، رغم هذه الثروات الطبيعية الكبيرة، تعاني السياحة الجزائرية من قلة في الهياكل السياحية الأساسية، خصوصًا في المناطق الساحلية، حيث لا تلبّي القدرة الاستيعابية الحالية الطلب المتزايد للسياحة الداخلية، وهو ما يستدعي ضرورة وضع إجراءات تحفيزية لجذب الاستثمار السياحي وتطوير البنية التحتية والخدمات[1].

1. **السياحة الجبلية:** وهي عبارة عن مجموعة النشاطات السياحية المرتبطة بالبيئة الجبلية فعادة ما يرتاد الناس الجبال للتأمل والتمتع بالمناظر الطبيعية الخلابة، الاستشفاء، البحث عن الهدوء والطبيعة، الاطلاع على الثقافات المحلية وحتى القيام بالبحوث العلمية [2]والجزائر تضم سلاسل جبلية متنوعة مثل الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، وهي مثالية لسياحة المغامرة واستكشاف الطبيعة، خاصة في مناطق مثل الشريعة حيث تُمارس رياضة التزلج.
2. **السياحة الصحراوية:** تشكل الصحراء 87% من مساحة الجزائر، وتُعد من أهم الوجهات السياحية، خصوصاً للأوروبيين والأمريكيين، أبرز مناطقها: أدرار، إليزي، تمنراست، غرداية، وتندوف، وكل منها تتميز بطبيعتها وتقاليدها، لكنها تحتاج إلى تحسين في النقل البري والجوي وتوسيع شبكة المطارات.

يتوفر قطاع السياحة الصحراوية بالجزائر على امكانيات هامة تجمع بين الطبيعة، الثقافة، التراث، التاريخ، والحضارة وتعد الصحراء الجزائرية أعجوبة حقيقيه حيث عثر على رسومات ونقوش ملونه واخرى محفورة في صخور الجبال تعود لألاف السنين. تضم الولايات الصحراوية الكثير من الواحات كما تم تسجيل عدد من المناطق في منظمة اليونسكو ضمن قائمة التراث الانساني لما تتميز به

[1] بلخماسة يوسف، صاولي مراد، "**القطاع السياحي في الجزائر افاق وتحديات**"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 23، العدد 2، 2024، ص503

[2] وفاء مجيطنة، **"السياحة الجبلية كوجهة للسياحة البيئية المستدامة في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد01 ،2022، ص17

هذه المحميات الطبيعية والتراثية من خصوصية وعمق واعتبرت اليونسكو منطقتي الهقار والطاسيلي متحفين طبيعيين.[1]

3. **السياحة الحموية (الينابيع المعدنية):** يقصد بها توجه السياح الى أقاليم تشتهر بدور العلاج من امراض محددة مثل امراض القلب والجهاز التنفسي او الامراض العصرية مثل امراض التوتر النفسي والعصبي وغيرها من الامراض الناتجة عن كثرة الضغوط اليومية والبحث عن الراحة النفسية وتتميز هذه المناطق بتمتعها بخصائص شفائية معينة مثل ينابيع المياه المعدنية او الكبريتية وحمامات الطين ونفورات المياه الساخنة.[2]

الجزائر تملك أكثر من 200 منبع معدني علاجي، منتشرة خاصة في الشمال مثل حمام ريغة، حمام قرقور، بوغرارة، وبوحنيفة، هناك إقبال متزايد من السياح، لكن القطاع يحتاج إلى تطوير الهياكل والخدمات الفندقية[3].

وتعتبر هذه السياحة نوع من أنواع السياحة العلاجية والتي تدر دخلا محترما لان فترة بقاء السائح لغرض العلاج تكون متوسطة او طويلة.[4]

[1] محمد الأمين وليد، **"السياحة الصحراوية في الجزائر"**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 01، 2013، ص309

[2] مسعودي زكرياء، **"تحليل واقع السياحة الحموية في الجزائر"**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 7، العدد 2، 2022، ص470

[3] بلخماسة يوسف، صاولي مراد، مرجع سابق، ص503

[4] مسعودي زكرياء، مرجع سابق، ص470

الشكل 08: اهم اشكال السياحة القابلة للتطور في الجزائر.

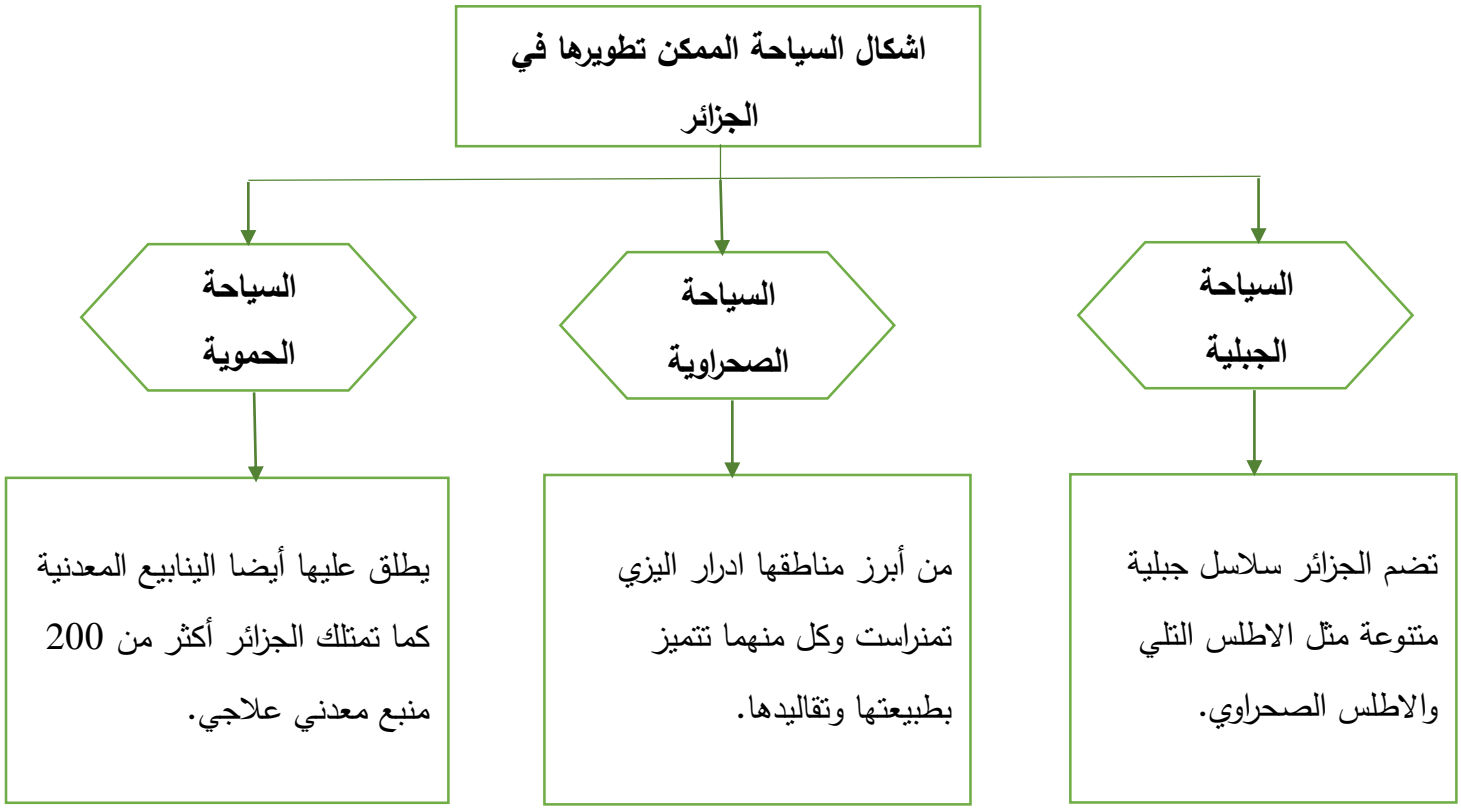

المصدر: من اعداد الطالبتين

ثالثا تحليل واقع السياحة في الجزائر:

يشهد قطاع السياحة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تطورا تدريجيا في ظل الجهود المبذولة من قبل الدولة للنهوض به وجعله من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد أدركت السلطات الجزائرية أهمية السياحة كقطاع منتج ومولد لفرص العمل ومصدر هام للعملة الصعبة، مما دفعها إلى تبني استراتيجيات وبرامج تهدف إلى دعم الاستثمار السياحي، وتحفيز القطاع الخاص على المساهمة في إنعاشه من خلال توفير تسهيلات مالية وضريبية وإدارية للمستثمرين.

ومن أبرز مظاهر هذا الدعم، إدماج القطاع السياحي ضمن المخططات التنموية الوطنية، وتفعيل البرامج التمويلية الخاصة بإنشاء وتوسعة المشاريع السياحية عبر مؤسسات مصرفية كبرى، على غرار بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الذي يوفر آليات تمويل تتماشى مع طبيعة المشاريع السياحية، خاصة في المناطق ذات المؤهلات الطبيعية والتراثية، مثل المناطق الساحلية، الجبلية، والصحراوية.

كما تعمل الدولة على تحسين البنية التحتية السياحية من خلال تأهيل الطرق، تطوير وسائل النقل، وتوسيع قدرات الإيواء، وتنظيم النشاطات السياحية بما يواكب المعايير الدولية. ورغم العقبات المرتبطة بنقص الترويج السياحي، ونقص التأهيل في الموارد البشرية، وبعض القيود الإدارية، فإن مؤشرات النمو السياحي في الجزائر تُظهر توجها إيجابيا يعكس بداية تحول حقيقي نحو تنمية قطاع سياحي متكامل.

المطلب الثاني: البرامج التمويلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الموجهة للقطاع السياحي

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد الفاعلين الرئيسيين في مجال التمويل على المستوى الوطني، إذ لا يقتصر نشاطه على دعم القطاع الفلاحي فقط، بل يشمل تمويل عدة قطاعات حيوية، من خلال توفير قروض متنوعة، كقروض المرابحة في إطار الصيرفة الإسلامية، وقروض موجهة لاقتناء الأدوات الكهرو منزلية، وأخرى موجهة للخدمات الطبية. وفي هذا السياق، يولي البنك اهتماماً خاصاً بالقطاع السياحي.

ففي إطار دعم الدولة للقطاع السياحي، يوفر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قالمة آليتين تمويليتين أساسيتين موجهتين لمشاريع السياحة :القرض متوسط الأجل والقرض طويل الأجل، والآليتين تندرجان ضمن البرامج التمويلية التي تهدف إلى دعم إنشاء وتوسعة المشاريع السياحية، خاصة في المناطق ذات المؤهلات الطبيعية. من خلال تمويل مشاريع مثل النُزل الجبلية، المحطات الحرارية، والقرى السياحية البيئية.

أولا- الملف الواجب تقديمه للحصول على قرض:

- **طلب التمويل:** هو الوثيقة الرسمية التي يعبّر فيها المستثمر عن رغبته في الحصول على قرض، ويتضمن معلومات أساسية حول طبيعة المشروع، مبلغ التمويل المطلوب، وأهدافه.
- **ترخيص من وزارة السياحة:** عبارة عن وثيقة تثبت أن المشروع حاصل على الموافقة الرسمية من وزارة السياحة، مما يضمن توافقه مع السياسات والضوابط القانونية المتعلقة بالنشاط السياحي.
- **عقد ملكية او عقد ايجار او امتياز وغيرها:** عبارة عن وثائق قانونية تثبت العلاقة بين المستثمر والعقار الذي سيُقام عليه المشروع، سواء كان يملكه، يستأجره، أو حصل على حق استغلاله بموجب عقد امتياز.
- **دراسة اقتصادية ومالية + الوضعية المحاسبية المؤقتة:** تشمل تحليلا مفصلا لتكاليف المشروع، العوائد المتوقعة، ونقاط القوة والضعف، إلى جانب الوضعية المالية الحالية للمستثمر أو الشركة، لتقييم قدرتها على سداد القرض.

- **تقرير محافظ الحسابات:** ينجز الحالة المحاسبية والمالية للزبون في هيئة تقرير خبرة مصادق عليه من طرف الزبون وهو عبارة عن تقرير يصدره خبير محاسبة معتمد (محافظ الحسابات)، يوضح فيه الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، ومدى احترامها للمعايير المحاسبية.
- **تقارير الضرائب:** يطلبه الزبون من مصلحة الضرائب الخاصة بالعمليات التجارية والضريبية وهي عبارة عن وثائق تثبت التزام المؤسسة أو المستثمر بدفع الضرائب، وهي مؤشر على الشفافية والنزاهة المالية، وتعزز الثقة بين البنك والمستفيد من القرض.
- **السجل التجاري والملاحق:** وثيقة قانونية تظهر هوية النشاط التجاري للمؤسسة، ونوع النشاط، وتاريخ الإنشاء، مع أي تعديلات لاحقة مسجلة في الملاحق.
- **جدول استعمال التمويل:** يوضح كيفية توزيع مبلغ القرض على مختلف مراحل المشروع أو مكوناته (معدات، أشغال، تجهيزات...)، ويهدف لضمان الاستخدام السليم للأموال المقترضة.

ثانيا- الفرق بين القرضين:

يمنح القرضان بشروط تفضيلية، تشمل تغطية تصل إلى 60% من تكلفة المشروع، مع نسب فوائد مدعمة (3% في الشمال و4.5% في الجنوب). وتُحدد شروط الاستفادة من خلال تقديم ملف إداري ومالي دقيق.

ويكمن الفرق بين القرضين في مدة القرض ومدة فترة السماح حيث ان:

- **القرض متوسط الأجل** :يمنح لمدة تتراوح بين 5 إلى 7 سنوات، مع فترة استعمال بين 6 إلى 24 شهراً، وفترة سماح تصل إلى 12 شهراً.
- **القرض طويل الأجل** :يمتد من 8 إلى 15 سنة، مع نفس فترة الاستعمال، لكن بفترة سماح أطول قد تصل إلى 36 شهراً.

والجدول التالي يمثل مقارنة بين القرض متوسط الاجل والقرض طويل الاجل لقطاع السياحة:

الجدول رقم 02: جدول مقارنة بين قرض متوسط الأجل وقرض طويل الأجل لقطاع السياحة.

العنصر	قرض متوسط الاجل	قرض طويل الاجل
مدة القرض	من 5 الى 7 سنوات	من 8 الى 15 سنة
فترة استعمال القرض	من 26 الى 24 شهر	من 6 الى 24 شهرا
فترة الامهال	حتى 12 شهرا	حتى 36 شهرا
نسبة التغطية	حتى 60% من تكلفة المشروع	حتى 60% من تكلفة المشروع
الفائدة المدعومة	3% في الشمال و4.5% في الجنوب	3% في الشمال و4.5% في الجنوب
فائدة التأخير	الفائدة الاصلية + غرامة2%	الفائدة الاصلية + غرامة2%
دورية السداد	نصف سنوية او سنوية	نصف سنوية او سنوية
طريقة الصرف	عبر وسيلة دفع موثوقة	عبر وسيلة دفع موثوقة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك.

يبين الجدول أوجه الاختلاف والتشابه بين قرضي متوسط الاجل وطويل الاجل الممنوحين من طرف البنك لتمويل مشاريع قطاع السياحة.

فمن حيث المدة وفترة الامهال نلاحظ ان القروض طويلة الاجل تمتد من 8الى 15 سنة مقابل 5الى 7سنوات للقروض المتوسطة الاجل. كما تمنح فترة امهال للقرض طويل الاجل قد تصل الى 36شهرا مما يمنح المستثمر فرصة أكبر للانطلاق في المشروع دون ضغط السداد المبكر.

اما من حيث نسبة التغطية ففي كلا القرضين تصل الى 60 %من تكلفة المشروع مما يستوجب مساهمة ذاتية من المستثمر اما بخصوص الفائدة فهي مدعمة من قبل الدولة بنسبة 3% في الشمال و4.5% في الجنوب، في إطار سياسة تشجيع الاستثمار السياحي في المناطق الريفية والهشة.

أما من حيث شروط السداد والفوائد، تتم عملية السداد بشكل نصف سنوي أو سنوي مع تطبيق فائدة أصلية تقدر بحوالي 7%، وفي حالة التأخير تضعف غرامة بنسبة 2%، وهو ما يشكل عبئا إضافيا يجب أخذه بعين الاعتبار من طرف المستثمرين.

أما من حيث وسيلة الصرف فيتم صرف القروض عبر وسائل دفع موثوقة لضمان أمان العملية التمويلية ومن بين هذه الوسائل الاعتماد المستندي وهي آلية مصرفية تستخدم لضمان الالتزام الأطراف بالمعاملات وتفادي المخاطر.

المطلب الثالث: دراسة حالة انشاء فندق سياحي لالة اية

في إطار الدراسة التطبيقية لموضوعنا "آليات البرامج التمويلية ودورها في تحقيق التنمية السياحية"، تم التطرق إلى دراسة حالة واقعية تتعلق بتمويل مشروع فندقي سياحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (**BADR**) بولاية قالمة.

حيث يتعلق الأمر بمشروع إنجاز فندق لالة آية الواقع بمنطقة حمام دباغ، أحد أهم المعالم السياحية في الولاية، ويعبر هذا المشروع من بين المشاريع التي تسعى الى تعزيز البنية السياحية في المنطقة ودعم التنمية الاقتصادية عبر خلق مناصب شغل وتنشيط القطاع السياحي المحلي.

أولا: المشروع السياحي فندق لالة اية

مشروع فندق لالة آية هو مشروع فندقي سياحي يقع بمنطقة حمام دباغ، ذات الجاذبية السياحية المتميزة في ولاية قالمة.

انطلقت رحلة إنجاز هذا المشروع الفندقي في عام 2014، حيث كانت الآمال معلقة على اكتماله خلال فترة زمنية مُحددة بـ 36 شهرًا. غير أن المشروع عرف توقفاً في سنة 2016 بسبب وفاة صاحب المشروع، مما أدى إلى تجميد الأشغال إلى غاية بداية سنة 2025، أين تم استئناف العمل مجددًا. بلغت نسبة الإنجاز الحالية حوالي 60%، بينما تبقى 40% من الأشغال والأعمال الإنشائية والتجهيزية التي لم تستكمل بعد.

حيث ان هذا الفندق يعتبر مشروعاً استراتيجياً بالنظر إلى موقعه، فعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي من المتوقع أن يُساهم الفندق في توفير عدد كبير من فرص العمل، سواء المباشرة المتعلقة بتشغيل الفندق، مما يعزز التنمية المحلية والسياحية للمنطقة فعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

الجدول رقم 03: ملخص وصف للمشروع السياحي فندق لالة اية.

العنصر	التفاصيل
اسم المشروع	لالة اية
الموقع	حمام دباغ ولاية قالمة
طبيعة المشروع	فندق سياحي
تاريخ بدء الانجاز	سنة 2014
مدة الإنجاز المخططة	36 شهر
حالة الانجاز	متوقف بين 2016 و 2025
نسبة الإنجاز الحالية	60% مكتملة
النسبة المتبقية	40% قيد الانجاز
استئناف الاشغال	بداية 2025

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف البنك.

ثانيا: التمويل البنكي لفندق لالة اية

تحصل المشروع على قرض طويل الاجل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تتراوح مدة السداد ما بين 8 الى 15 سنة، وقد تم الاتفاق على مدة تمويل مقدرة ب 15 سنة، وتبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع حوالي 96 مليار سنتيم، بينما بلغت قيمة التمويل المقدم من طرف البنك 30 مليار سنتيم.

نظام التمويل للمشروع يعتمد على مبدأ السداد حسب الفواتير المقدمة من صاحب المشروع، بحيث يتم صرف الأموال تدريجياً بناءً على تقدم الإنجاز والفواتير المؤكدة للأشغال. ويتم التسديد بالتقسيط.

من الجدير بالذكر أنه إلى حدود اللحظة، لم تصدر الموافقة النهائية لاستكمال القرض، إذ لا يزال الملف قيد الدراسة على مستوى المركز الرئيسي للبنك بالجزائر العاصمة.

ثالثا: مراحل الحصول على التمويل:

تمر ملفات التمويل بمراحل متعددة لقبول الحصول على الموافقة وتتمثل هذه المراحل في:

- تبدأ بالدراسة الأولية على مستوى فرع البنك المحلي قالمة والتي تستغرق عادة حوالي 45 يوما؛
- بعدها يتم إرسال الملف إلى المركز الرئيسي بالجزائر العاصمة حيث تتم معالجته خلال مدة تصل إلى 90 يوماً قبل إصدار القرار النهائي بالموافقة أو الرفض.

هذا المسار الطويل والإجراءات المعقدة تعتبر أحد العراقيل التي تؤثر على سرعة إنجاز المشاريع السياحية، وتعيق أحياناً تطورها.

الجدول رقم 04: المعطيات الأساسية لتمويل مشروع فندق لالة اية

العناصر	القيمة
الكلفة الاجمالية للمشروع	**96 مليار سنتيم**
قيمة التمويل البنكي المقدم من البنك	**30 مليار سنتيم**
نسبة تمويل البنك	**31,25%**
نوع القرض	**طويل الاجل**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن التمويل البنكي قام بتغطية نسبة 31.25 %من الكلفة الإجمالية للمشروع، مما يدل على ان صاحب المشروع يعتمد أيضاً على مصادر تمويل إضافية لاستكمال الأشغال. وعلى الرغم من أن التوقف الذي عرفه المشروع بين 2016 و2025 يعود إلى وفاة مالكه وليس إلى مشكل تمويلي مباشر إلا أن توفير تمويل كاف وسريع يبقى عنصراً مهماً في تعزيز استمرارية المشاريع وتقليل تأثرها بالأحداث الطارئة، وبناءً على ذلك، يتضح أن مساهمة البنوك، رغم أهميتها، تظل بحاجة إلى دعم إضافي من خلال سياسات تمويلية أكثر مرونة وتشجيعا للاستثمار السياحي.

ثالثا: مجالات استعمال التمويل

بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك والمتعلقة بمشروع إنشاء فندق ممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يمكن الإشارة إلى أن مجالات استخدام التمويل في هذا المشروع قد شملت جانبين رئيسيين:

1. **تمويل عمليات البناء:** حيث خصص جزء هام من القرض الممنوح لتغطية تكاليف الأشغال المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية للفندق، مثل إنجاز الهيكل الخرساني، التهيئة الداخلية والخارجية، الأعمال الكهربائية والصحية، وغيرها من الأعمال المرتبطة بإعداد الفضاء المناسب لاستقبال الزبائن.

هذا النوع من الإنفاق يعد من الاستخدامات الجوهرية للتمويل في المشاريع السياحية، لكونه يشكل المرحلة الأساسية في إنشاء المشروع.

2. **اقتناء التجهيزات والمعدات الفندقية:** تم توجيه جزء آخر من القرض نحو تجهيز الفندق بالمستلزمات الضرورية لضمان راحة الزبائن وجودة الخدمات المقدمة، مثل شراء الأسرة والأثاث، إلى جانب بعض التجهيزات التقنية المرتبطة بإدارة الفندق، هذه النفقات تعد مكملة للبناء، وضرورية لتشغيل المؤسسة السياحية وفقا للمعايير المطلوبة.

وبالتالي، فإن استخدام القرض في هذا السياق يندرج ضمن الأهداف التمويلية للبنك، والمتمثلة في دعم المشاريع السياحية من خلال تمويل الجوانب المادية للمشروع (الإنشاء والتجهيز)، وهو ما يعكس التزام البنك بمرافقة التنمية السياحية الفعلية على أرض الواقع.

رابعا: أهمية مشروع فندق لالة آية في التنمية السياحية

من خلال مشروع فندق لالة آية، ستعرف منطقة حمام دباغ تطوراً ملحوظاً على الصعيد السياحي والاقتصادي حيث انه من المؤكد أن الفندق سيحدث نقلة نوعية وتطورًا ملحوظًا في منطقة حمام دباغ على الصعيدين السياحي والاقتصادي، فبمجرد اكتماله وتشغيله، سيُساهم الفندق بشكل فعال في توفير سلسلة واسعة من فرص ومناصب العمل.

لن يقتصر ذلك على المناصب المباشرة داخل هيكل الفندق نفسه، مثل العاملين في الإدارة، والضيافة، والخدمات، بل سيمتد ليشمل فرص عمل غير مباشرة تنشأ نتيجة لازدهار الأنشطة التجارية والخدماتية المرتبطة بالقطاع السياحي، بالإضافة إلى الحرف والصناعات التقليدية التي تستفيد من توافد الزوار.

علاوة على ذلك، فإن استكمال هذا المشروع الاستراتيجي سيُعزز بشكل كبير من مكانة ولاية قالمة كوجهة سياحية بارزة على الخريطة الوطنية والدولية. فالفندق، بما سيقدمه من مرافق وخدمات عالية الجودة، سيجذب شرائح جديدة من السياح، سواء كانوا باحثين عن الاسترخاء والاستشفاء في حمام دباغ الشهير، أو مستكشفين للتراث الطبيعي والثقافي الغني للمنطقة.

وهذا التدفق السياحي المتزايد سيدعم جهود التنمية المستدامة على المدى الطويل، من خلال زيادة الإيرادات، وتحسين مستوى معيشة السكان المحليين، وتشجيع الاستثمار في قطاعات أخرى مرتبطة بالسياحة، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية للأجيال القادمة.

خلاصة الفصل

قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة قالمة، وذلك من خلال تناول مشروع سياحي ممثل في فندق لالة آية لتحليل آليات التمويل البنكي ودورها في تحقيق التنمية السياحية.

حيث أظهرت الدراسة أن البنك يساهم في دعم بعض المشاريع السياحية، ولكن بنسبة تبقى محدودة مقارنة بباقي القطاعات، ما يشير إلى نقص تعزيز سياسات التمويل في المجال السياحي. كما بينت نتائج الدراسة أن استمرارية المشاريع السياحية لا تعتمد فقط على التمويل، بل ترتبط أيضاً بعوامل أخرى.

بناءً على ذلك، يمكن القول ان التمويل البنكي يشكل ركيزة أساسية لإنجاح المشاريع السياحية، غير أنه يحتاج إلى دعم إضافي وإجراءات أكثر مرونة لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

الخاتمة

الخاتمة

تُعد السياحة من بين أهم القطاعات الواعدة التي تسعى الدول إلى تطويرها، لما لها من انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمتها في تنويع مصادر الدخل، خلق مناصب الشغل، وتنشيط الحركة التجارية والخدماتية، لقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أحد المحاور الأساسية في دفع عجلة التنمية السياحية، والمتمثل في آليات التمويل، التي تشكّل أداة فعالة لتحريك الاستثمارات السياحية، لا سيما في ظل التوجهات الوطنية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وتحقيق تنمية مستدامة خارج إطار القطاعات التقليدية.

وانطلاقاً من الإشكالية التي طرحتها هذه الدراسة :"**كيف تساهم آليات البرامج التمويلية في دعم المشاريع السياحية وتحقيق التنمية السياحية في الجزائر**"؟، تم التوصل إلى أن التمويل يلعب دوراً مركزياً في إنجاح المشاريع السياحية، سواء في مراحل الإنشاء أو التوسعة أو التجهيز، كما أن المؤسسات البنكية، مثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، تُعد شريكاً فعالاً في هذا المسار، من خلال ما توفره من منتجات تمويلية ملائمة، أبرزها القروض متوسطة وطويلة الأجل، التي تستهدف خلق بنية سياحية مستدامة، خاصة في المناطق ذات المؤهلات الطبيعية.

ومن خلال الدراسة لهذا الموضوع والتحليل المسبق لجميع العناصر المكونة له يمكن الإجابة عن الفرضيات التي تم زعمها في الدراسة كما يلي:

•الفرضية الأولى القائلة ان التمويل يمثل عامل داعم وأساسي في تطوير القطاع السياحي صحيحة نظريًا ومنطقيًا ومدعومة بواقع المشاريع السياحية حيث يتطلب تطوير المشاريع السياحية توفير موارد مالية كافية، سواء لتجهيز البنى التحتية، أو لاقتناء المعدات، أو لضمان استمرارية التشغيل .حيث ان غياب التمويل هو أحد أبرز العراقيل التي تواجه المشاريع السياحية في الجزائر. ومن خلال تحليل الدور التمويلي للبنوك، يتضح أن التمويل يُعد أحد الركائز الأساسية لنجاح المشاريع السياحية، مما يثبت الارتباط المباشر بين مفهومي التمويل والسياحة.

•الفرضية الثانية القائلة ان آليات تمويل البرامج السياحية تساهم في دعم مشاريع سياحية فعالة، مما يؤدي إلى تحفيز النمو السياحي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثبتة ميدانيًا من خلال نجاح المشروع في تحقيق أهداف تنموية حيث انه من خلال دراسة مشروع الفندق الممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، تبين أن التمويل الممنوح ساهم في إطلاق المشروع في ظروف جيدة وخلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة، اضافة الى تنشيط الحركية الاقتصادية في المنطقة كما أن هذه المشاريع تساهم بشكل غير مباشر في تطوير الأنشطة المرافقة (النقل، الصناعات التقليدية، الخدمات...).

•الفرضية الثالثة القائلة ان اليات التمويل التي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية تلعب دورًا فعّالًا في تمويل المشاريع السياحية، وساهمت في تحقيق مردودية اقتصادية وسياحية على المستوى المحلي. الفرضية تبقى صحيحة على مستوى الإمكانات النظرية والتقديرات المستقبلية حيث أظهرت دراسة الحالة الخاصة بمشروع إنشاء فندق ممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن البنك قد بادر – رغم محدودية تدخله في تمويل المشاريع السياحية – إلى تمويل هذا المشروع بصيغ مالية مناسبة ورغم أن المشروع لم يُنجز بعد، فإن التقديرات المرفقة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع تُشير إلى إمكانية تحقيق نتائج إيجابية تشمل خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة اضافة الى تنشيط الحركية السياحية والخدماتية في المنطقة و دعم الناتج المحلي عبر العوائد السياحية .وهذه التوقعات مبنية على معطيات تقنية ومالية ضمن ملف التمويل.

❖نتائج الدراسة:

•التمويل يعد أحد أهم المحددات التي تؤثر مباشرة في نجاح أو تعثر المشاريع السياحية؛

•التمويل لا ينعكس فقط على تنفيذ المشروع، بل يمتد أثره ليشمل خلق مناصب شغل، وتحفيز التنمية الاقتصادية المحلية

•البرامج التمويلية تساهم في تجسيد أهداف التنمية السياحية؛

•هناك علاقة مباشرة بين جودة البرامج التمويلية وفعالية المشاريع السياحية في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

•بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقدم آليات تمويلية تتماشى مع طبيعة المشاريع السياحية، مع بعض التحديات في الإجراءات والضمانات؛

•أظهر الجانب التطبيقي أن تدخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع السياحية لا يزال محدودًا جدًا، إذ اقتصر على حالة واحدة فقط في إطار التجربة محل الدراسة.

❖التوصيات:

•ضرورة تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط ملفات الحصول على التمويل السياحي؛

•تشجيع التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة: البنوك، وزارة السياحة، المستثمرين المحليين؛

•توسيع نطاق التمويل السياحي مع ضرورة الانفتاح على تمويل المزيد من المشاريع السياحية، خاصة في المناطق ذات المؤهلات الطبيعية والثقافية؛

•العمل على تطوير منتجات تمويلية أكثر مرونة تتناسب مع خصوصية المشاريع السياحية، خاصة الصغيرة والمتوسطة؛

•توفير تحفيزات مالية للمستثمرين في القطاع السياحي من اجل تشجيعهم على انشاء وتوسيع مشاريعهم؛

•توسيع نطاق التمويل ليشمل مناطق جديدة ذات مؤهلات سياحية غير مستغلة؛

•إدماج آليات للتمويل الإسلامي كخيار إضافي يراعي خصوصيات المجتمع الجزائري؛

•مرافقة المستثمرين خلال جميع مراحل المشروع مع تقديم خدمات الاستشارة والمتابعة لأصحاب المشاريع السياحية لضمان نجاحها.

❖آفاق الدراسة:

يفتح هذا البحث المجال أمام دراسات مستقبلية أعمق، يمكن أن تتناول:

- تقييم مدى فاعلية البرامج التمويلية على المدى الطويل في ترقية السياحة المستدامة؛
- دراسة مقارنة بين مختلف البنوك الجزائرية في تمويل القطاع السياحي؛
- البحث في أثر الرقمنة والتحول الرقمي على تسهيل الحصول على التمويلات السياحية.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الإجابة عن الإشكالية المطروحة تؤكد أن آليات البرامج التمويلية تُعد من أهم الوسائل الداعمة لتحقيق التنمية السياحية، بشرط أن يتم تطويرها باستمرار، وجعلها أكثر تكيفاً مع خصوصيات القطاع السياحي ومتطلباته المتغيرة، بما يعزز من قدرة الجزائر على التحول إلى وجهة سياحية منافسة في المستقبل.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1_الكتب:

1. احمد علي عبد الله، "**التخطيط والتنمية السياحية**"، الطبعة الأولى، أمواج للنشر والتوزيع، عمان،2014.
2. احمد فوزي ملوخية، "**التنمية السياحية**"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
3. أكرم عاطف وراشده، "**السياحة البيئية الأسس والمرتكزات**"، الطبعة الأولى، دار الراية لنشر والتوزيع، عمان، 2009.
4. بدر حميد عساف، "**التخطيط السياحي**"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،2016.
5. جميل احمد توفيق، "**اساسيات الإدارة المالية**"، بدون طبعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2008.
6. حمزة دراركة واخرون،" **مبادئ السياحة**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن،2014.
7. رجاء هباس الحربي،"**التسويق السياحي في المنشئات السياحية**"، الطبعة الأولى، دار أسامة لنشر والتوزيع، الأردن عمان،2012.
8. سالم صلال راهي الحسناوي،" **الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية**"، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الصادق الثقافية طبع نشر والتوزيع، مصر، 2017.
9. سلطان النصراوي واخرون،" **القطاع السياحي والنمو الاقتصادي**"، الطبعة الأولى، دار الأيتام لنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2018.
10. صفاء عبد الجبار الموسى، طه مهدي محمود، "**التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية**"، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان،2016.
11. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، "**البحث والتطوير لتحقيق التنمية السياحية المستدامة**"، الطبعة الأولى، دار حمريثا لنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2009.
12. عبيدة عبد السلام حسنات، "**أثر التخطيط السياحي على التنمية السياحية من وجهة نظر مدراء مكاتب السياحة**"، بدون طبعة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،2017.
13. عثمان محمد غنيم،" **تخطيط التنمية السياحية**"، الطبعة الأولى، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

14. عدنان موفق ، عبد الجبار الحميري،" **اساسيات التمويل والاستثمار في الصناعة السياحية**"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.

15. عزوزي خديجة، بلايلية ربيع، "**التنمية السياحية المستدامة**"، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2019.

16. ماهر السيسي، "**مبادئ السياحة** "، الطبعة الثانية، مجوعة نيل العربية للنشر، القاهرة ،2006.

17. مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، "**التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليله**"، الطبعة الأولى، دار الضياء للطباعة والنشر، العراق،2015.

18. محمد شاهين، "**سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية**"، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2019.

19. محمد غيات شيخة،" **التمويل المبادئ –السياسات –التوجهات الحديثة**"، بدون طبعة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا،2021.

20. مصطفى يوسف كافي، "**التنمية السياحية**"، الطبعة الاولى، الفا للوثائق نشر استراد وتوزيع الكتب، الجزائر،2017.

21. مصطفى يوسف كافي، "**السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة**"، الطبعة الأولى، الفا للوثائق نشر استراد وتوزيع الكتب، عمان، 2017.

22. مصطفى يوسف كافي،" **مبادئ السياحة**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

23. الهام خضير عباس شبر، نسرين غالي قاسم، "**الخصخصة والتنمية السياحية**"، الطبعة الأولى، دار الأيام لنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2017.

24. هاندي محمد مخلوف، مصطفى يوسف كافي، جلال بدر خضرة، "**السياحة الريفية**"، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق نشر استراد وتوزيع الكتب، الجزائر، 2017.

2-الاطروحات والمحاضرات:

1. اسراء سعد فهد الجبوري، "**المفاهيم الأساسية وعوامل التاثير**"، مقياس الاستثمار السياحي والتمويل، قسم الدراسات الفندقية، كلية العلوم السياحية، جامعة المستنصرية، 2024-2023.
2. سعيد غاته، "**دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية**"، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة ال جزائر3 ،2009-2010.
3. عائشة شرفاوي، "**السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**"، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2014-2025.
4. عبد القادر ارفيس،" **دور المزيج الترويجي في تنشيط السياحة الداخلية**"، اطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تسويق سياحي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة،2023-2022
5. عياشي سنوني،"**التنمية السياحية المستدامة في الجزائر في ضل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**"، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة 8 ماي 1945، 2025-2024.
6. فايزة بوعظم،" **قرارات تمويل المؤسسات الاقتصادية في ظل عدم تماثل المعلومات**"، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2021-2022.
7. فضيلة زواوي،" **تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر**"، مذكرة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة بومرداس، 2008-2009.
8. لطيفة قعيد، "**السياحة الخضراء كألية لتحقيق التنمية سياحية مستدامة**"، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية والسياحية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

9. هدير عبد القادر، "**واقع السياحة في الجزائر وافاق تطورها**"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة الجزائر،2005-2006.

10. يمينة مفاتيح، "**أثر الابتكار السياحي على التنمية السياحية**"، أطروحة الدكتوراه في التسويق، تخصص تسويق استراتيجي والابتكار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018-2017.

3المجالات و المقالات:

1. امال دراعي، محمد يدو، "**تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر**"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 04 ال عدد01، جوان 2021.
2. خالد صالح عباس، "**مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات**"، مجلة جامعة بابل، المجلد 21، العدد 2 ،2013.
3. زكرياء مسعودي ،"**تحليل واقع السياحة الحموية في الجزائر"**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 7، العدد 2، 2022.
4. عبد القادر عوينان ،" **واقع السياحة الجزائرية وافاق النهوض بها في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، سبتمبر2012.
5. عواطف خلوط ، "**السياحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، رؤى اقتصادية، العدد الثالث، ديسمبر 2012.
6. فريد كورتل، "**التنمية السياحية في الدول العربية واقعها وافاق تطويرها**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد الثالث، 2013.
7. محمد الأمين وليد، **السياحة الصحراوية في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 01، 2013
8. مراد إسماعيل، بوقناديل محمد، "**واقع وافاق القطاع السياحي بالجزائر**"، مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد2، 2017.
9. مصطفى سيد درويش ، محمود معوض تمام سالم، "**اقتصاديات تمويل المشروعات السياحية الصغيرة**"، المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، المجلد 14، العدد 2، ديسمبر 2020.
10. مصطفى يونسي ،" **دور واهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، مجلة دراسات وابحاث، المجلد 5، العدد13 ،2013.

11. هدير عبد القادر، "**واقع السياحة في الجزائر وافاق تطورها**"، رسالة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة الجزائر،2005-2006.

12. وفاء مجيطنة،**" السياحة الجبلية كوجهة للسياحة البيئية المستدامة في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد01 ،2022.

13. وليد محمد الأمين، **السياحة الصحراوية في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 01، 2013.

14. ياسر هاشم عماد الهياجي، "**استدامة التنمية السياحية في المواقع التراثية مدينة جدة التاريخية دراسة حالة**"، مجلة دراسات في علم الاثار التراث، العدد السابع، افريل 2016.

15. يوسف بلخماسة، صاولي مراد، "**القطاع السياحي في الجزائر افاق وتحديات**"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 23، العدد 2، 2024.

الملاحق

الملحق رقم01: تصريح النزاهة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجازمذكرة ماستر

نحن الممضون أسفله.

- (1) السيد (ة): عبابسية أسماء ..... الصفة: طالب (ة)

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 1100208530245100002 والصادرة بتاريخ 2025/01/17

- (2) السيد (ة): مصوب أماني ..... الصفة: طالب (ة)

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 110020853015850006 والصادرة بتاريخ 2021/06/23

المسجل(ون) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير

و المكلف(ون) بإنجاز أعمال بحث: (مذكرة ماستر):

تخصص: إدارة مالية .....

عنوانها: آليات البرامج التنموية ودورها في تحقيق التنمية السياحية دراسة حالة في بناء الفنادق والتنمية السياحية والتجارية -

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية و المنهجية و معايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:.....

توقيع الطالب (1)

توقيع الطالب (2)

* طبقاً للقرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

Scanné avec CamScanner

الملحق رقم02: اتفاقية قبول التربص

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique
Université 8 Mai 1945 Guelma

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

Département : Gestion — **قسم:** علوم التسيير

N° :...../D.G/F.S.E.C.S.G/U.G/..... — رقم...../ق.ع.ت/ك.ع.ا.ت.ع.ت.ا.ج.ق/2025

Guelma, le 19/03/2025. — قالمة، في 19 03 2025 مارس

إلى السيد: مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية
وكالة قالمة .

الموضوع: طلب إجراء زيارة ميدانية أو تربص

تحية طيبة، و بعد...

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن:

الطالب(ة): عباسية أسماء ..... رقم السجيل: 2020/360304.27

الطالب(ة): مبدهوب أماني ..... رقم السجيل: 2020/360.304.32

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير في السنة (الأولى) / (الثانية) ماستر: فرع (علوم التسيير) / (علوم مالية)

تخصص: إدارة مالية ..... في حاجة لإجراء زيارة ميدانية بمؤسستكم.

موضوع الزيارة: آليات البرامج التموينية ودورها في تحقيق التنمية السياحية

.....

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم منا فائق الاحترام و التقدير.

اسم ولقب وإمضاء الأستاذ(ة) المشرف(ة): د. بوزيد صاحبي

رئيس القسم: مساعد رئيس قسم علوم التسيير
أمضاه : بسوناب محمد

تأشيرة المؤسسة المستقبلة:

Scanné avec CamScanner

الملحق رقم03: بطاقة وصف القرض السياحي متوسط الاجل

FICHE DESCRIPTIVE

SECTEUR D'ACTIVITE : Secteurs Public et Privé.
TYPE DE PRET : / Crédit à Moyen terme « Secteur du tourisme »
TYPE DE CLIENT : 05-10-11.
DEFINITION : Crédit d'investissement à moyen terme, partiellement bonifié, accordé aux entreprises publiques ou privées et limité à 60% du coût du projet. Sont éligibles à ce type de financement les entreprises en création ou en extension, projetant d'investir dans le développement du tourisme en zone rurale : auberge de montagne, station thermale, Eco-tourisme et tourisme Saharien, ...
DOSSIER A FOURNIR : - Demande de financement. - Accord de principe du Ministère du Tourisme. - Acte de propriété, de concession ou de location, ... - Etude technico économique. - Trois derniers bilans fiscaux (+ situation comptable intermédiaire). - Rapport du commissaire aux comptes (si obligation). - Situations fiscale et parafiscales. - Tout autre documents exigé (conformément à l'annexe I de la DR N°90/2009).
SERIE DE COMPTE DE PRET :
MONTANT MINIMUM : 1.000.000 DA / MONTANT MAXIMUM : 5.000.000.000 DA.
PERIODE D'UTILISATION : 06 mois MIN. 24 mois MAX.
DUREE DU CREDIT : 05 ans Min à 07 MAX.
DIFFERE : MAX 12 mois.
NATURE DU DIFFERE : Partiel.
TAUX D'INTERETS : 5,25 % bonifié comme suit : 3 % pour les wilayas du nord et 4,5 % pour les wilayas du sud.
TAUX D'INTERETS DE RETARD : Taux du prêt + pénalité de 2%
PERIODICITE DE REMBOURSEMENT : Semestrielle ou Annuelle.
REMBOURSEMENT ANTICIPE : Autorisé partiellement ou totalement
GARANTIES ET RESERVES BLOQUANTES : - Hypothèque du terrain recevant le projet (selon nature de l'acte). - Garantie FGAR en cas d'insuffisance des garanties - Délégation d'assurance. - Caution solidaire, ...
GARANTIES ET RESERVES NON-BLOQUANTES : Selon les particularités du dossier.
JUSTIFICATIFS DE DEBLOCAGE : Règlement exclusif par instrument de paiement.
ORGANES DE DECISION : Comités de crédit : GRE, D.C, D.G.A et D.G selon délégation.

الملحق رقم04: بطاقة وصف القرض السياحي طويل الاجل

FICHE DESCRIPTIVE

SECTEUR D'ACTIVITE : Secteurs Public et Privé.
TYPE DE PRET : / Crédit à long terme « Secteur du tourisme »
TYPE DE CLIENT : 05-10-11.
DEFINITION : Crédit d'investissement à long terme, partiellement bonifié, accordé aux entreprises publiques ou privées et limité à 60% du coût du projet. Sont éligibles à ce type de financement les entreprises en création ou en extension, projetant d'investir dans le développement du tourisme en zone rurale : stations thermales, auberges de montagne, Eco-tourisme et tourisme Saharien, ...
DOSSIER A FOURNIR : - Demande de financement. - Accord de principe du Ministère du Tourisme. - Acte de propriété, de concession ou de location, ... - Etude technico économique. - Trois derniers bilans fiscaux (+ situation comptable intermédiaire). - Rapport du commissaire aux comptes (si obligation). - Situations fiscale et parafiscales. - Tout autre documents exigé (conformément à l'annexe I de la DR N°90/2009).
SERIE DE COMPTE DE PRET :
MONTANT MINIMUM : 1.000.000 DA / MONTANT MAXIMUM : 5.000.000.000 DA.
PERIODE D'UTILISATION : 06 mois MIN. 24 mois MAX.
DUREE DU CREDIT : 08 ans Min à 15 MAX.
DIFFERE : MAX 36 mois.
NATURE DU DIFFERE : Partiel.
TAUX D'INTERETS : 5,25 % bonifié comme suit : 3 % pour les wilayas du nord et 4,5 % pour les wilayas du sud.
TAUX D'INTERETS DE RETARD : Taux du prêt + pénalité de 2%
PERIODICITE DE REMBOURSEMENT : Semestrielle ou Annuelle.
REMBOURSEMENT ANTICIPE : Autorisé partiellement ou totalement
GARANTIES ET RESERVES BLOQUANTES : - Hypothèque du terrain recevant le projet (selon nature de l'acte). - Garantie FGAR en cas d'insuffisance des garanties - Délégation d'assurance. - Caution solidaire, ...
GARANTIES ET RESERVES NON-BLOQUANTES : Selon les particularités du dossier.
JUSTIFICATIFS DE DEBLOCAGE : Règlement exclusif par instrument de paiement.
ORGANES DE DECISION : Comités de crédit : GRE, D.C, D.G.A et D.G selon délégation.